مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن ـ العدد الثاني

ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ
(مايو ـ يوليه ٢٠٠٦م)

- الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
- في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
- الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
- أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
- رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
محمد حلمي عبد السلام ٣

• في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
الطيب دبّه ٥٩

• الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
فايز صبحي عبدالسلام تركي ٨٩

• أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
خالد بن إبراهيم النملة ١٢٣

• رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية
سعود بن عبدالله آل حسين ١٨٥

الهيئة الاستشارية للتحرير:

★ إبراهيم بن سليمان الشمسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
★ أمين عبدالله سالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
★ حسن شاذلي فرهود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
★ سليمان بن إبراهيم العايد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
★ عبد العلي الودغيري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
★ علي أبو المكارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
★ عياد بن عيد الثبيتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
★ محمد بن حسن باكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
★ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١ـ أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

الحجة النحوية

في

كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي

محمد حلمي عبد السلام

كلية الآداب بني وليد - جامعة ٧ أكتوبر- ليبيا

تمهيد

قال الإمام العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه (الاقتراح) تحت عنوان (فصل ما يحتج به من كلام العرب)(١): ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الإمام الشافعي - رضي الله عنه -، فقد قال ابن شاكر(٢) في مناقبه: حدثنا أحمد ابن غالب حدثنا عمر بن الحسن الحَرَّاني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجيّ، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجة»، وقال ابن هشام(٣): «الشافعي حجة في اللغة».

وقد رأيت أن أضع أمام القارئ الكريم من أسلوب الإمام الشافعي ما يثبت أنه حجة في اللغة واخترت كتابه (الرسالة) في أصول الفقه فأخذت منه الأمثلة التي أعرض ما فيها من مسائل نحوية تجعلها صالحة للاحتجاج بها و ذلك لا تفاقها مع ماأقره علماؤنا من قواعد و أحكام استندوا فيها إلى السماع، وآثرت في ذلك المسائل التي أجدها في أكثر من مثال مما يؤكد أنها سمة في أسلوب الإمام أو ترد في مثال واحد وأجد لها رأياً أو شاهداً يعضدها كما في مسألة التعويض عن (إما) الثانية مراعياً في ذلك كله ما يتفق وحجم البحث من جهة، وما يحقق الهدف وهو إثبات حجية لغة الأمام الشافعي في النحو العربي من جهة أخرى وسيأتي عرض المسائل النحوية وأمثلتها بعد التعريف بالكتاب وصاحبه إن شاء الله.

---

(١) الاقتراح للسيوطي، ص ٤٦.

(٢) هو أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبدالقادر، يرفع نسبه إلى الحسين بن علي، عالم بالحديث والتفسير، مصري ولد سنة ١٣٠٩ هـ-١٨٩٢ م في القاهرة، وأبواه من بلاد (جرجا) بصعيد مصر، وقد عين أحمد بن محمد شاكر في بعض الوظائف القضائية ثم قاضياً ثم رئيساً للمحكمة الشرعية العليا، له شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل في خمسة عشر جزءاً، و(عمدة التفسير) في أربعة أجزاء، و(نظام الطلاق في الإسلام)، وله تحقيقات حَلَّى بها هوامش (رسالة الإمام الشافعي)، و(جماع العلم للشافعي)، و(لباب الإمام الشافعي)، و(جماع العلم للشافعي)، و(لباب الآداب لابن منقذ)، و(المعرب للجواليقي)، وقد توفي بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ- ١٩٥٨م (انظر الأعلام ١/٢٥٣).

(٣) انظر روضة الأعلام ٢ / ٥٠٧.

صـــــاحب الكتاب :

الإمـــام الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي أبو عبد الله(١) ولد بغزة سنة خمسين ومائة من الهجرة، وكان أبوه قد رحل من مكة إلى غزة، ومات بعد ولادته فكفلته أمه وعادت به إلى مكة حيث نشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وحفظ الموطأ، ورحل إلى البادية فأخذ عن هذيل وغيرها فصيح اللغة وروى الشعر، وقد روى عنه الأصمعي أشعار هذيل والشنفرى، وقدم على الإمام مالك بمدينة رسول الله ﷺ وأخذ عنه، ومن شيوخه في المدينة غير الإمام مالك إبراهيم بن سعيد الأنصاري، وعبد العزيز بن محمد الدار وردي، وعبد الله بن نافع الصائغ، ومن شيوخه بالعراق وكيع بن الجراح، وحماد بن أسامة وغيرهما ومن شيوخه باليمن مطرف بن مازن، وهشام بن يوسف قاضي صنعاء، وعمرو بن أبي سلمة صاحب الأوزاعي، ويحيى بن حسان صاحب الليث بن سعد، فضلاً عن شيوخه بمكة حيث قرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين، وأخذ عن سفيان بن عيينه وغيرهما، وتعدد شيوخه يدل على رحلاته المتعددة، فقد رحل إلى العراق بعد أن أخذ عن الإمام مالك والتقى إمامي الأحناف أبا يوسف ومحمد بن الحسين، ثم عاد إلى المدينة وبقى بها إلى أن توفى الإمام مالك سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة ثم رحل الشافعي إلى اليمن ولما ظهر في اليمن إمام الزيدية يحيى بن عبد الله بايعه الشافعي فتم اعتقاله واقتيد إلى هارون الرشيد وشفع له الفضل بن الربيع، وعرف الرشيد براءته وطلب موعظته، فوعظه فأبكاه، وبقي زمناً بالعراق ثم عاد الشافعي إلى مكة وأقام بها يعلم الناس ويناظر العلماء وينشر مذهبه بين الحجاج، إلى أن مات هارون الرشيد وبويع المأمون

(١) انـــظر تـــاريخ بغداد ٢ / ٥٦ : ٧٣، والرسالة ص ٢٧ .

بالخلافة فغادر الإمام الشافعي مكة إلى العراق أو إلى مصر ثم إلى العراق، ولم يلبث في العراق طويلاً، وانتهى به المطاف بمصر سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة، وصار يلقي دروسه بجامع عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ ثم مرض ـ رحمه الله وفي ليلة الجمعة الأخيرة من شهر رجب سنة أربع ومائتين من الهجرة، توفي ودفن يوم الجمعة عند سفح المقطم بالقاهرة، وقد أسس السلطان صلاح الدين الأيوبي مدرسة بجوار قبره، وبنى الملك الكامل الأيوبي قبة على قبره لا تزال قائمة بمسجده بالقاهرة وقد برع الإمام الشافعي في علوم كثيرة مع الفقه والحديث كعلوم القرآن ولهجات العرب، أما تلاميذه فمنهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل، والحسن بن محمد الصباح الزعفراني، والحسين الكرابيسي، وإسماعيل بن يحيى المزني، والربيع بن سليمان المرادي، والربيع بن سليمان الجيزي وغيرهم..

وللإمام الشافعي مصنفات متعددة منها ما هو معروف، ومنها ما هو مفقود، ومن أشهرها (الأم) في الفقه و(المسند) في الحديث و(الرسالة) في أصول الفقه، و(أحكام القرآن) و(السنة) و(الإملاء الصغير) و(الأمالي الكبرى) وغيرها[1].

كتاب الرسالة:

ألف الإمام الشافعي كتابه (الرسالة) مرتين، وقد رجح الأستاذ أحمد بن شاكر في تحقيقه أن يكون الإمام الشافعي قد ألف الكتاب الأول بمكة بناءً على طلب عبد الرحمن بن مهدي، وهذا الكتاب لم يصل إلينا، أما الكتاب الثاني أو ما يسمى(الرسالة الجديدة) وهو الذي بين أيدينا فقد ألفه الإمام في مصر، وهو لم يسم (الرسالة) بهذا الاسم، إنما يسميه (الكتاب) أو (كتابي) أو (كتابنا)، والظاهر من التسمية الشهيرة أنها راجعة إلى كتابه الأول الذي أرسله إلى عبدالرحمن بن مهدي.

(١) انظر المصدرين السابقين والأعلام ٦/٢٦، وتاريخ الأدب العربي، بروكلمان ٣/٢٩٢-٢٩٣.

وقد استعرض الإمام الشافعي في كتابه (الرسالة) اتجاهاته كالاجتهاد والتقليد، والإجماع وحجيته، والقول بالإجماع أو القياس لا يكون إلا عند عدم وجود الخبر، وإجماع أهل المدينة، والاستحسان وبطلانه، والبيوع، والقياس، وشروط العالم الذي يجوز له أن يقيس وما يقاس عليه وكيفية القياس، وما يقاس عليه وما لا يقاس والمجمل والمفسر.... وغير ذلك من الأصول والأبحاث(١).

وقد اختلف الأحناف والشافعية في أول من ألف كتاباً مستقلاً في أصول الفقه، والراجح عليه أن أول كتاب وصل إلينا في (أصول الفقه) هو كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي(٢).

مسائل الاحتجاج وأمثلتها

الأدوات

- إمَّا:

تأتي (إمَّا) مسبوقة بمثلها تفيد التخيير كما في قوله تعالى(٣): ﴿.. إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإِمَّا أنْ تَتَخِذَ فيهم حُسْنَا﴾، أو الإبهام أو الشك نحو (رأيت إما محمداً وإما أخاه)، أو الإباحة نحو (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين)، أو التقسيم أو التفصيل نحو (الكلمة إما اسم وإما فعل و إما حرف) ولذلك كانت (إما) الثانية مفيدة ما تفيده (أو) من معانٍ ما عدا الدلالة على الإضراب الذي تفيده (أو) التي بمعنى (بل)، ومطلق الجمع الذي تفيده (أو) التي بمعنى (الواو)(٤).

وقد يستغنى عن إما الثانية بإلا كما في قول الشاعر(٥):

فإمَّا أنْ تكونَ أخِي بِصدقٍ ... فَأَعْرِفُ منكَ غَثِّي من سَمِيني
وإلا فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أتَّقِيْكَ وَتَتَّقِيْنِي

(١) انظر كتاب (الرسالة) ص ٣١.

(٢) السابق ص ٢٢.

(٣) الكهف ٨٦.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٤، ومغنى اللبيب ٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ١١١.

(٥) من الوافر للمثقب العبدي (انظر المعجم المفصل ٨/ ٢٦٥).

كما قد يستغنى عنها بأو، ذكر ذلك الأربلي(١) واستشهد عليه بقول الشاعر(٢):

إِمَّا مُشَفٌّ على مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ أو أسوَةٍ لك فيمنُ يُتْلِفُ الورقا

وقد استغنى الأربلي عن (إما) الثانية بأو في مثال من أمثلته وذلك في استدلاله على أن (إما) ليست عاطفة، يقول(٣): «وقال أبو علي وعبد القاهر لا تكون عاطفة لأنها قد تقدم على الكلام نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، وذهب إما خالد أو بكر».

وقد جاء في أسلوب الإمام الشافعي ـ رضى الله عنه ـ الاستغناء عن (إما) الثانية بـ (أو) حيث يقول تحت باب (العِلل في الأحاديث)(٤): «ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفتُ: إما بموافقة كتابٍ أو غيره من سُنَّتِه أو بعض الدلايل».

فقال الإمام (إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلايل) فاستغنى بـ (أو) عن (إما) الثانية.

ـ أن المخففة من الثقيلة:

تبقى (أنْ) المخففة من الثقيلة على ما كان لها من العمل ويكون اسمها ضمير الشان محذوفاً(٥)، عند ابن الحاجب حيث قال(٦): «وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير الشأن مقدراً»، ولم يشترط الجمهور ذلك(٧) ولذلك قدر سيبويه في قوله

(١) انظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٤١٤.

(٢) من البسيط نسب لسعد بن قرط، وللأحوص (السابق ص ٤١٤).

(٣) جواهر الأدب ص ٤١٥.

(٤) الرسالة ١٦٦ فقرة ٥٩٠.

(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨٣.

(٦) شرح الرضى على الكافية ٤/٣٦٨، وانظر ٢/٤٦٨.

(٧) انظر شرح التسهيل ٢/٤٠، ومغنى اللبيب ص ٤٧.

تعالى(١): ﴿وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ قد صَدَّقْتَ الرُّؤْيا﴾ = «ناديناه أنك» يقول في حديثه عن (أن)(٢): ومثل ذلك: «وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ قد صَدَّقْتَ الرُّؤْيا كأنه قال ـ جل وعز ـ ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم»، وخبر أنْ المخففة من الثقيلة لا يكون إلا جملة(٣)، وأجاز ابن هشام إفراده إذا ذكر اسمها(٤) ومن شواهده قول الشاعر(٥):

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمالا
بِأَنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مُـــرِيْعٌ وَأَنْكَ هناك تكونُ الثمالا

ومن شواهد ابن عقيل على بروز اسم (أنْ) وهو غير ضمير الشأن قول الشاعر(٦):

فَلَوْ أَنْكِ في يومِ الرخاءِ سألتِني فراقَكِ لَمْ أبَخلْ وأَنْتِ صديقُ

وإذا وقع خبر (أنْ) جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل وكذلك إذا وقع الخبر جملة فعلية فعلها غير متصرف(٧)، ومن ذلك قوله تعالى(٨): ﴿وَأَنْ لَيْسَ للإنسانِ إلاَّ ما سَعَى﴾ وقوله تعالى(٩): ﴿وَأَنْ عَسَى أنْ يكونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُم﴾، ولا يحتاج الخبر إلى فاصل إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف للدعاء(١٠) كقوله

(١) الصافات ١٠٤-١٠٥.
(٢) الكتاب ٣/١٦٣.
(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨٣.
(٤) انظر مغنى اللبيب ص ٤٧.
(٥) من المتقارب لجنوب ترثى أخاها، أو لكعب بن زهير المعجم المفصل ٦/٧١.
(٦) من الطويل غير منسوب (شرح أبيات المفصل ٢/١٠٦٤).
(٧) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨٦.
(٨) النجم ٣٩.
(٩) الأعراف ١٨٥.
(١٠) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨٦.

تعالى(١): ﴿ والخامِسَةَ أنَّ غَضَبَ اللهِ عليها ﴾ في قراءة(٢) من قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي، فإن لم يكن دعاء جاز الفصل بين (أنْ) والجملة بعدها بقدأو بالسين أو سوف، أو بالنفي، أو بلو(٣)، ومن الفصل بقد قوله تعالى(٤): ﴿ ... وَنَعْلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنَا .. ﴾، ومن الفصل بسوف قول الشاعر(٥):

واعْلَمْ فَعِلْمُ المْرءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يَأْتي كلُّ ما قُدِرا

ومن الفصل بالسين قوله تعالى(٦): ﴿ عَلِمَ أنْ سَيكُوْنُ مِنْكُم مَرْضَى ﴾ ومن الفصل بالنفي قوله تعالى(٧): ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إِليهم قَوْلاً ﴾ وقوله تعالى(٨): ﴿ أَيَحْسَبُ الإنسانُ ألَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ وقوله تعالى(٩): ﴿ أَيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرهُ أَحَدٌ ﴾ ومن الفصل بلو قوله تعالى(١٠): ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ للَّذِينَ يَرِثُوْنَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِها أنْ لَوْ نشاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوْبِهِم ﴾ وقد جاءت (أنْ) المخففة من الثقيلة في أسلوب الإمام الشافعي في صورها المختلفة التي اتفق عليها علماء النحو ويتضح ذلك في الأمثلة الآتية:

– في قوله(١١): «وهذا الصنف من العلم دليلٌ على ما وصفتُ قبل هذا على

---

(١) النور ٩ .

(٢) الكشاف ٣ / ٢٧٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢ / ٤٢، وابن عقيل ١ / ٣٨٧ .

(٤) المائدة ١١٣ .

(٥) من الكامل بلا نسبة (المعجم المفصل ٣ / ١٠٧) .

(٦) المزمل ٢٠ .

(٧) طه ٨٩ .

(٨) القيامة ٣ .

(٩) البلد ٧ .

(١٠) الأعراف ١٠٠ .

(١١) الرسالة ص ٦٠ فقرة ١٢٠ «وانظر ص ٦١ فقرة ١٣٤، ص ١٥١ فقرة ٥٢١، ص ٢١٢ فقرة ٨٢٩، ص ٣٢٦ فقرة ١٤٥٦ » .

أن ليس لأحد أبداً أن يقول في شيء حَلَّ أو حَرُم إلا من جهة العلم، وجهةُ العلم الخبرُ في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس» جاءت (أنْ) مخففة من الثقيلة وخبرها جملة فعلية مبدوءة بفعل جامد هو (ليس) والجملة من ليس واسمها (أن يقول) وخبرها المقدم (لأحد) في محل رفع خبر (أن) أما اسمها فضمير الشأن.

– في قوله[1] تحت باب (بيان ما نزل من الكتاب عاماً يراد به العام ويدخله الخصوص) معلقاً على قوله تعالى[2]: ﴿حتى إذا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ استطعما أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُما﴾، «و في هذه الآية دلالة على أنْ لم يستطعما كل أهل القرية» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وجاء الفصل بالنفي بالأداة (لم) [لم يستطعما كل أهل القرية].

– في قوله[3]: «فأبان الله أن قد فَرَضَ على نبيه اتباع أمره، وشهد له بالبلاغ عنه، وشهد به لنفسه، ونحن نشهد له به..» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وقد تم الفصل بحرف التحقيق (قد) بين (أنْ) والفعل (فرض).

– في قوله[4]: «... فوجدنا سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة إلا الخمسُ، فَصرنا إلى أنَّ الواجبَ الخمسُ..» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة اسمية منفية بـ(لا) كما في قوله تعالى[5]: ﴿... وأنْ لا إله إلا هو فهل

(١) الرسالة ص ٦٩ فقرة ١٨٥.

(٢) الكهف ٧٧.

(٣) الرسالة ص ٩٤ فقرة ٢٨٨.

(٤) الرسالة ص ١٠٨ فقرة ٣٤٢ «وانظر ص ١١١ فقرة ٣٥٥، ص ١٢٠ فقرة ٣٨٦، ص ١٢٦ فقرة ٤٠٣، ص ١٢٧ فقرة ٤١٢، ص ١٩١ فقرة ٧٢٠».

(٥) هود ١٤.

أنتم مسلمون ﴾ خبر (أنْ) في الآية جملة (لا إله إلا هو) و خبر (أنْ) في عبارة الإمام جملة (لا واجب من الصلاة) .

– في قوله(١) : « . . . وأنْ لا يختلف الناسُ في أنْ لو سَقَطَ الجنين حياً ثم مات كانت فيه دِيةٌ كاملة، إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كانت أنثى فخمسون من الإبل . . » جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف (سقط) وتم الفصل بينها وبين (أنْ) بلو، كما في قوله تعالى(٢) : ﴿ . . فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنتِ الجنُّ أنْ لو كانوا يعلمون الغيبَ ما لَبِثُوا في العذاب المهينِ ﴾ فقد فصلت (لو) بين (أنْ) المخففة من الثقيلة و الفعل المتصرف (كان) .

– الباء :

للباء معانٍ متعددة منها السببية(٣) ، ومنها التوكيد وهي الزائدة(٤) ، ومن السببية قوله تعالى(٥) : ﴿ وإِذْ قالَ مُوْسَى لِقَوْمِهِ يَاْ قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُم باتِّخاْذِكُم العِجْلَ فتوبوا إِلىَ بارِئِكُمْ . . ﴾ ، ومن الزائدة في الموجب قوله تعالى(٦) : ﴿ . . . قُلْ كَفَى باللهِ شَهِيْداً بَيْنِي وَبَيْنَكم . . . ﴾ حيث زيدت مع فاعل (كفى) وهو لفظ الجلالة، وقوله تعالى(٧) : ﴿ . . وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجذْعِ النَّخْلَةِ . . ﴾ حيث زيدت مع مفعول (هزي) ، و من الزائدة في غير الموجب قوله تعالى(٨) : ﴿ وما اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تعملون ﴾ حيث زيدت مع خبر (ما) الحجازية وهذا كثير، ومن الكثير

---

(١) الرسالة ص ٣٤٩ فقرة ١٦٤٣ .

(٢) سبـأ ١٤ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ص ١٣٩ .

(٤) السابق ص ١٤٤ .

(٥) البقرة ٥٤ .

(٦) الرعد ٤٣ .

(٧) مريم ٢٥ .

(٨) البقرة ٧٤ .

زيادتها في خبر (ليس) أيضاً[١]، والأقل زيادتها في خبر (لا) وخبر (كان) المنفي بلم[٢]، ومن شواهد زيادتها في خبر (ليس) قوله تعالى[٣]: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾ ومن شواهد زيادتها في خبر (لا) قول الشاعر[٤]:

فَكُنْ لِي شَفِيْعاً يَوْمَ لا ذو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فتيلاً عن سوادِ بن قَارِبِ

ومن شواهد زيادتها في خبر مضارع (كان) المنفي بـ (لم) قول الشاعر[٥]:

وإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم إِذَا أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وقد جاءت الباء الدالة على السببية عند الإمام الشافعي في قوله[٦]: «فكل مَنْ قَبلَ عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله سننه بفرض الله طاعة رسوله على خلقه».

جاءت الباء في (بفرض الله) للسببية والمعنى (بسبب فرض الله طاعة رسوله على خلقه) أي (لأن الله فرض طاعة رسوله على خلقه) وفي قوله[٧]: «فكنا لو أعطينا العبد بأنه أبٌ إنما أعطينا السيد الذي لا فريضة له، فورثنا غير ما ورثه الله، فلم نُوَرِّث عبداً لما وصفت» حيث إن الباء في قوله (بأنه أب) دلت على السببية كاللام حيث إن المعنى (لو أعطينا العبد لأنه أب).

أما الباء الزائدة فقد وردت في أسلوب الإمام الشافعي في الكلام الموجب، وفي الكلام المنفي، أما في الكلام الموجب فقوله[٨]: «... فمنكم من يترك من حديثه

(١) انظر المتبع في شرح اللمع ١/ ٣٨٠.

(٢) السابق وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٩-٣١٠.

(٣) الزمر ٣٦.

(٤) من الطويل لسواد بن قارب «المعجم المفصل ١/ ٤٠٥».

(٥) من الطويل للشنفرى «المعجم المفصل ٦/ ٢٠٢».

(٦) الرسالة ص ٥٧ فقرة ١٠٢.

(٧) الرسالة ص ١٤٠ فقرة ٤٧٥.

(٨) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٦٩.

الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف إسناداً منه » حيث زيدت الباء في المفعول به (مثل) في كلام موجب عند من أجاز ذلك، أما مَنْ ذهب إلى أن زيادة الباء في الكلام الموجب تسمع ولا يقاس عليها(١) فهو يقدر مفعولاً به للفعل ويجعل الباء حرف جر أصلياً.

– ومن زيادة الباء في (الموجب) أيضاً قوله(٢): « فقلت له رواه عن النبي خَوَّاتُ بن جبير ، وقال سهلُ بنُ أبي حَثْمَةَ بقريب من معناه » فقد جاءت الباء زائدة في قوله (بقريب) وهو في كلام موجب وهو صفة لموصوف محذوف، والتقدير (قال قولاً قريباً) حذف الموصوف وهو مفعول مطلق وحلت الصفة محله و نصبت بفتحة مقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

– أما زيادة الباء في (الكلام المنفي)، فقد جاءت في قوله(٣): « . . . وإنْ كان العبدُ أباً أو غيره ممن سُمِّيَتْ له الفريضة، فكان لو أُعْطِيَها ملكها سيده عليه، لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثاً سُمِّيَتْ له الفريضة »، حيث إن الباء في قوله (بأبي الميت) زائدة في خبر مضارع كان المنفي (لم يكن) و (أب) خبر (يكن) فهو منصوب محلاً مجرور لفظاً ولذلك عطف عليه (وارثاً) مراعياً المحل وهو النصب فجاء المعطوف (وارثاً) منصوباً.

– الفاء في خبر المبتدأ :

« حق خبر المبتدأ ألا يدخل عليه فاء، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف »(٤)، فإن أشبه المبتدأ أداة الشرط جاز اقتران خبره بالفاء وذلك عندما يكون المبتدأ مقترناً بـ (أل) الموصولة بقصد الاستقبال

(١) انظر المتبع في شرح اللمع ١ / ٣٨٠.

(٢) الرسالة ص ١٩١ فقرة ٧٢٢ .

(٣) السابق ص ١٤٠ فقرة ٤٧٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٤ .

والعموم(١)، كقوله تعالى(٢): ﴿ والسارِقُ والسارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾، أو يكون المبتدأ اسماً موصولاً بفعل صالح للشرطية أو بظرف أو بجار ومجرور أو يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول بفعل صالح للشرط أو بظرف أو بجار ومجرور، أو يكون المبتدأ مضافاً إلى أحدهما، أو يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بما ذكرناه للموصول(٣).

ومن الموصول بفعل صالح للشرط قوله تعالى(٤): ﴿ وَمَآ أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فبما كَسَبَتْ أَيْدِيْكُم ﴾ ومن الموصول بجار ومجرور قوله تعالى(٥): ﴿ وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله ﴾ ومن المبتدأ الموصوف بموصول بما ذكر قول الشاعر(٦):

صِلُوا الحَزْمَ فالخَطْبُ الذي تَحْسَبُوْنَهُ يَسْيراً فَقَدْ تَـــلْقَوْنَهُ مُتَعَسِّراً

حيث جاء المبتدأ (الخطب) موصوفاً بموصول (الذي) وصلته فعل صالح للشرط وجاء الخبر (فقد تلقونه) مقترناً بالفاء جوازاً.

ومن المضاف إلى اسم موصول قولنا (كل الذي تفعل فلك أو عليك).

ومن المضاف إلى نكرة موصوفة بما وصف به الموصول قولنا (كل رجل يتقى الله فسعيد).

وإذا دخل شيء من النواسخ للابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ما عدا (إنَّ) و(وأنَّ) عند سيبويه(٧)، و(لكنَّ) عند غيره(٨)، وما ذكره سيبويه ـ رحمه الله ـ هو الذي ورد نص القرآن الكريم به.

---

(١) انظر شرح التسهيل ١ /٣٢٨.

(٢) المائـــدة ٣٨.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١ /٣٧٤-٣٧٥، وشرح التسهيل ١ /٣٢٨-٣٣٢.

(٤) الشـــورى ٣٠.

(٥) النحل ٥٣.

(٦) من الطويل غير منسوب (شرح التسهيل ١ / ٣٣٠).

(٧) انظر الكتاب ٣ /١٠٣.

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ١ /٣٧٦.

كقوله تعالى(١): ﴿إِنَّ الَّذينَ قالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِم وَ لاَ هُمْ يَحْزَنون﴾ و قوله تعالى(٢): ﴿إِنَّ الَّذيـــنَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلءُ الأرْضِ ذَهَباً... ﴾ وقوله تعالى(٣): ﴿وَاعْـــلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِـن شَيْءٍ فَـأَنَّ للهِ خُمُسَهُ... ﴾ وقــوله تعالى(٤): ﴿قُلْ إِنَّ المَـــوْتَ الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيْكُم﴾، أما اقتران الخبر بالفاء مع لكن فمن شواهده قول الشاعر(٥):

فَوَ اللهِ ما فَارَقْتُكُم قالِياً لَكُمْ وَلَكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

كما يجوز أن تدخل الفاء على خبر كل مبتدأ موصوف بغير ما سبق أو غير موصوف(٦)، ومنه قول بعض السلف(٧): «بسم الله ما شاء الله كل نعمة فمن الله»، وقول الشاعر(٨):

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعدٍ أو مُـــــدَان فَمَنُـــــوطٌ بِحِكْمَةِ الُمتَعَالي

وقد جاء خبر المبتدأ مقترناً بالفاء في أسلوب الإمام الشافعي رضي الله عنه في قوله(٩): «فكلُّ شيء من سماء وأرض وذي رُوحٍ وشجر وغير ذلك فالله خلقه، وكلُّ دابة فعلـــى الله رزقهـــا، ويعلم مستقرها ومستودعها».

حيث جـــاء المبتدأ (كـل) وهو مضاف إلى (شيء) الموصوف بجار ومجرور (من سماء) فاقترن خبر المبتدأ وهـو جملة (فالله خالقه) بالفـاء جوازاً، ثم جاء المبتدأ (كل) مضافاً إلى غير موصوف وهو (دابة) وجاء الخبر (فعلى الله رزقها)

(١) الأحقاف ١٣.

(٢) آل عمـــران ٩١.

(٣) الأنفال ٤١.

(٤) الجمعـة ٨.

(٥) من الطويل لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان (المعجم المفصل ٨/١٢٦).

(٦) انظر شرح التسهيل ١/ ٣٣٠.

(٧) السابـــق.

(٨) من الخفيف بلا نسبة (المعجم المفصل ٦/٤٠٥).

(٩) الرسالـة ص ٦٩ فقرة ١٨٠.

مقترناً بالفاء جوازاً.

كما ورد الخبر مقترناً بالفاء في قوله(١): «كل ما سَنَّ الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتابَ الله...» حيث جاء المبتدأ (كل) مضافاً إلى اسم موصول (ما) والموصول صلته فعل صالح للشرط (سَنَّ) واقترن خبر المبتدأ (فهي موافقة) بالفاء جوازاً.

وفي قوله(٢): «وما سَنَّ مما ليس فيه نَصُّ كتاب الله فبفرض الله طاعتهُ عامةً في أمره تبعناه» جاء المبتدأ اسماً موصولاً (ما) وصلته فعل صالح للشرط (سَنَّ) واقترن الخبرذ بالفاء جوازا وهو جملة (فبفرض الله طاعته في أمره تبعناه).

- الكاف الجـــارة:

الكاف من حروف الجر المختصة بجر الاسم الظاهر(٣)، وشذ جره للضمير (٤) ومن شواهده قول الشاعر(٥):

خَلَّى الذَنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَـــا وَأُمَّ أَوْعَـالٍ كَهَـــا أَوْ أَقْرَبَـــا

وقول رؤبة(٦):

ولا تَـــرَى بَعْلاً ولا حَلائِلا كَهُ ولا كَهُـــــنَّ إلاَّ حَاظِلا

وقـــد ورد جر الكاف للضمير فـــي أسلـــوب الإمـــام الشافعي في قوله(٧): «... هل كانت لك حجة إلا كهى عليك ؟!»، وفي قوله(٨): «وزعمت أن في العبد تحرير رقبة كهي في الحر وثمناً، وأن الثمن كالدية».

(١) الرسالة ص ١٦٤ فقرة ٥٧٠.

(٢) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٧١.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ١١.

(٤) السابـق ٣/ ١٣.

(٥) من الرجز للعجاج (شرح أبيات المفصل ٢/ ١٠٤٠).

(٦) من الرجز لرؤبة (خزانة الأدب ١٠/ ١٩٦).

(٧) الرسالة ص ٢٦١ فقرة ١٠٧١.

(٨) السابق ص ٣٤٣ فقرة ١٥٩١.

– اللام في جواب (لـــو) و (لـــولا).:

جواب (لو) و (لولا) المثبت يكثر اقترانه باللام ويقل تجرده منها[١] ومن اقترانـــه باللام قولـه تعالى[٢]: ﴿لَوْ نَشَاء لجعلناه حُطَاما...﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿لَوْلاَ أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينْ﴾، ومن تجرده من اللام قولـه تعالى[٤]: ﴿لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاه أَجَاجاً فَلَوْلاَ تَشْكُرُون﴾.

وقد جاء أسلوب الإمام الشافعي رضى الله عنه على اللغة القليلة لغة التجرد من اللام في غـير مـوضع ومن ذلك قـوله[٥]: «والقـرآن يدل ـ والله أعلم ـ على مـا وصفت، لأنه لو كان قضاء بالقرآن كان حكماً منصوصاً بكتاب الله...» حيث جـــاء الجواب (كان حكماً) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام، ومن ذلك قـــوله[٦]: «فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين، لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق» فقد جاء جواب (لو) وهو قولـه (بطلت للعبيد) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام، ومن ذلك أيضاً قولـه[٧]: «وهذا مثل ما ذكرتُ من الفرائض قبله: لو ترك الحديث فيه استُغْنِيَ فيه بالكتاب».

ومن مواضع تـجرد جـــواب (لـــولا) من اللام وهو ماضٍ مثبت قـولـه[٨]: «ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا مَنْ لزمه اسم السرقة وضربنا مائة

(١) انظر شرح ابن عقيل ٤ / ٥١ وما بعدها، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠١.

(٢) الواقعة ٦٥.

(٣) سبـأ ٣١.

(٤) الـــواقعة ٧٠.

(٥) الرسالة ص ٩٢ فقرة ٢٧٥.

(٦) السابق ص ١٢٧ فقرة ٤١١.

(٧) السابق ص ١٣٧ فقرة ٤٥٧ «وانظر أمثلة أخرى ص ١٥٦ فقرة ٥٣٦، و ص ١٩٠ فقرة ٧١٩، وص ٢١٩ فقرة ٨٢٨، ص ٢٧٦ فقرة ١١٥٠، ١١٥٣، ص ٣٢٧ فقرة ١٤٥٨، ص ٣٣٦ فقرة ١٥٣٣».

(٨) السابق ص ٨٤ فـــقرة ٢٣٥.

كل مَنْ زنى . . » حيث جاء جواب (لولا) وهو قوله (قطعنا من لزمه اسم السرقة) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام وقوله[١]: «ولولا دلالة السنة كان ظاهرُ القرآن أن الأموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض» جاء فيه الجواب ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام وهو قوله «كان ظاهر القرآن . . . » .

لـــــــم :

تختص (لم) بالمضارع فتنفيه وتجزمه وتقلب معناه للماضي[٢]، وقد تهمل فلا يجزم بها حملاً على (ما) النافية أو حملاً على (لا) النافية، ورجح الأشموني الإهمال حملاً على (ما) ؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيراً بخلاف (لا)، ونسب ابن هشام والأشموني إلى ابن مالك قوله بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم[٣] ومن شواهد إهمال(لم) قول الشاعر[٤]:

لَوْلا فوارسُ مِنَ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُم يَوْمَ الصُلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بالجَارِ

الشاهد في (يوفون) حيث جاء مرفوعاً بعد (لم) وذكر ابن هشام أن من النحويين من يرون الرفع بعد (لم) ضرورة[٥].

وقد جاءت (لم) مهملة في أسلوب الإمام الشافعي مما يرجح أن إهمالها إما لغة وإما قياس على (ما) وليس ضرورة، ومن إهمالها قوله[٦]: « . . . ولا بأس ما لم يحيل المعنى» هذه العبارة ذكرها الإمام الشافعي على لسان أحد صحابة رسول الله ﷺ في حوار مع بعض التابعين، وقد ذكر الإمام هذا الحوار في حديثه عن اختلاف

(١) السابق ص ١٥٦ فقرة ٥٣٤ .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٣١٤ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٤، وشرح التسهيل ٤ / ٦٦، و مغنى اللبيب ٣٦٥، والأشموني ٢ / ٣١٥ .

(٤) من البسيط بلا نسبة (المعجم المفصل ٣ / ١٩٩) .

(٥) انظر مغنى اللبيب ٣٦٥ .

(٦) الرسالة ص ١٩٧، فقرة ٧٥٥ .

اللفظ فيما روى عن رسول الله ﷺ فإن كان الإمام قد دون الحوار بنصه فالعبارة عبارة أحد الصحابة وإن كان الإمام قد صاغ اللفظ من عنده فاللفظ لفظه والمعنى للصحابي وقد علق الأستاذ أحمد بن شاكر على مجيء اللفظ (يحيل) بعد (لم) بهذه الصورة فقال(١): « كذا هو في الأصل (يحيل) على صورة المرفوع بعد (لم) ولم يضبط آخره فيه بشيء من حركات الإعراب ؛ فلذلك يجوز ضبطه بضم اللام وكسرها، أما الضم فعلى اعتبار الفعل مرفوعاً على لغة من يهمل (لم) فلا يجزم بها، حملاً على (ما) ... وأما كسر اللام فعلى اعتبار أن الفعل مجزوم وأن الياء قبلها إشباع لحركة الحاء فقط فتكسر اللام للتخلص من التقاء الساكنين » لكن في الرسالة نصوصاً للإمام لا شك فيها وقد جاءت فيها (لم) مهملة ولا احتمال لجزم الفعل بعدها ومن ذلك قوله(٢): « فكيف أنكرت أن تُشْتَرَى الإبلُ بصفة إلى أجل؟ ولم تقيسُهُ على الدية ولا على الكتابة، ولا على المهر، وأنت تجيز في هذا كله أن تكون الإبل بصفةٍ ديناً فخالفت فيه القياس، وخالفت الحديث نصاً عن النبي »، والشاهد هنا في الفعل (تقيسه) الواقع مرفوعاً بعد (لم) على أنها مهملة، وهذا يرجح أن إهمال (لم) لغة أو مقيس على (ما) وليس ضرورة كما ذهب بعض النحويين.

كما جاءت (لم) مهملة في قول الإمام الشافعي(٣): « قال: فلم يحكا أن رسول الله سئل عن الجنين: أذكر أم أنثى. إذ قضى فيه سَوَّى بين الذكر والأنثى إذا سقط ميتاً.. ».

قال المحققان معلقين على الفعل (يحكا)(٤): « هكذا بالأصل بإثبات حرف

---

(١) السابق ص ١٩٧، هـ ٤ « أحمد محمد شاكر هو المحقق الأول لكتاب الرسالة ١٣٠٩هـ - ١٣٧٧هـ/ ١٨٩٢-١٩٥٨م، انظر ترجمته في موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، ص ٦٥ ».

(٢) السابق ص ٣٤٤ فقرة ١٦٠٠ .

(٣) السابق ص ٣٤٩ فقرة ١٦٤٢ .

(٤) السابق ص ٣٤٩ هـ ٢ .

العلة مع وجود الجازم ولذلك وجه صحيح في العربية» يقصدان إهمال (لم) وقد وردت أفعال مجزومة بعد (لم) وذكر المحققان أنها في الأصل مرفوعة ومن ذلك قوله[١]: «ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قَدَّمّ صلاة قبل دخول وقتها لم تُجْزِ عنه»، قال المحققان تعليقاً على الفعلين (يؤد – تُجْزِ)[٢]: «رسمت في الأصل بإثبات حرف العلة».

وفي قوله[٣]: «قال الشافعي: فقال رسول الله: (فليصلها إذا ذكرها) فجعل ذلك وقتاً لها، وأخبر به عن الله تبارك وتعالى، ولم يستثن وقتاً من الأوقات يَدَعُها فيه بعد ذكرها»، قال المحققان تعليقاً على الفعل (يستثنِ)[٤]: «في المطبوعة: يستثني بإثبات حرف العلة مع (لم) الجازمة ولذلك وجه صحيح في العربية».

هذا وقد جمع الإمام الشافعي بين إعمال (لم) وإهمالها في قوله[٥] معلقاً على حديث الرسول ﷺ مع فاطمة بنت قيس حين خطبها لأسامة بن زيد بعد أن أعلمته بتقدم معاوية وأبي جَهْم لخطبتها: «...فلما لم ينهها ولم يقل لها ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك، وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما فاستدللنا على أنها لم ترضى، ولو رضيت واحداً منهما أمرها أن تتزوج مَنْ رضيت...»، فقد ورد الفعلان (ينهها) و (يقل) مجزومين على الأصل، بينما ورد الفعل (ترضى) مثبت الألف في صورة الرفع على إهمال (لم) وهكذا يتضح أن الإمام الشافعي أهمل إعمال (لم) في غير موضع وإن لم يكن

(١) السابق ص ٢٢٣ فقرة ٨٧٦.

(٢) السابق ص ٢٢٤ هـ ١، ٢.

(٣) السابق ص ٢٢٧ فقرة ٨٨٨ «وانظر ص ٢٣١ فقرة ٩١١، وهـ ٢، ص ٢٤٨فقرة ٩٨٦، وهـ ٣، ص ٢٧٨ فقرة ١١٦٤، وهـ ٢».

(٤) السابق ص ٢٢٧ هـ ٢.

(٥) السابق ص ٢١٩ فقرة ٨٥٨.

هذا هو الأصل في أسلوبه، فالأصل الإعمال كما هو متفق عليه(١) فيكون إهماله (لم) على أنها لغة أو حملاً لها على (ما) وليس للضرورة.

الإضـــــافة

– إضافة المصدر إلى معموله:

قد يضاف المصدر إلى معموله فاعلاً ثم ينصب مفعوله، أو يضاف إلى معمولــه مفعولاً ثم يرفع فاعله وفي ذلك يقول ابن مالك عن المصدر المضاف إلى معموله (٢):

وَبَعْدَ جَرِّهِ الذِي أُضِيْفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يـعني أن المصـدر العامل قد يضاف إلى فاعله فيجره ثم ينصب مفعوله نحو (عجبت من شُرْب زيدٍ العســـلَ)، وقـد يضاف إلى مفعوله فيجره ثم يرفع فاعله نحو (عجبت من شُرْب العسل زيدٌ)(٣)، ومن الأول قوله تعالى(٤): ﴿ ... ولَوْلاَ دَفْعُ اللهِ الناسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ولكِنَّ الله ذو فَضْلٍ على العالمين﴾، ومن الثاني قول الشاعر(٥):

تَنْفِي يداها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ

– أما الأول، وهو المصدر المضاف إلى فاعله الناصب مفعوله فقد ورد في غير

(١) انظر أمثلة أخرى «ص ٤٠ فقرة ٢٢، ص ٤١ فقرة ٢٥، ص ٤٩ فقرة ٦٨، ص ٥١ فقرة ٨٣، ص ٦٠ فقرة ١٢٤، ص ٦٧ فقرة ١٧٨، ص ٦٩ فقرة ١٨٢، ص ٧٢ فقرة ١٩٩، وفقرة ٢٠٥، ص ٧٨ فقرة ٢١٩، ص ٨٠ فقرة ٢٢٧، ص ٨٨ فقرة ٢٥٧، ص ٨٩ فقرة ٢٦١،٢٦٢، ص ١٥٣ فقرة ٥٢٧، ص ١٦٦ فقرة ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩٠، ص ١٦٩ فقرة ٦١٣، ص ٢٤٦ فقرة ٩٧١، ص ٣٥١ فقرة ١٦٦١، ص ٣٦١ فقرة ١٧٢٤».

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ١٠١.

(٣) السابق ٣/ ١٠٢.

(٤) البقرة ٢٥١.

(٥) من البسيط للفرزدق (خزانة الأدب ٤/ ٤٢٦).

موضع عند الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ ومن ذلك: قوله[1]: «فكانوا قبل إنقاذ الله إياهم بمحمد ﷺ أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم...».

فقد جاء المصدر (إنقاذ) مضافاً إلى فاعله وهو لفظ الجلالة وناصباً مفعوله وهو الضمير المنفصل (إياهم) والمعنى (فكانوا قبل أن ينقذهم الله بمحمد..).

وقوله[2]: «فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله سننه، بفرض الله طاعة رسوله على خلقه». جاء المصدر (فرض) مضافاً إلى فاعله (لفظ الجلالة) وناصباً مفعوله (طاعة) والمعنى بأن فرض الله طاعة نبيه على خلقه.

– أما الثاني، وهو المصدر المضاف إلى مفعوله الرافع فاعله فلم أجد إلا نصاً قد يكون الوحيد في الكتاب وهو قوله[3]: «معناه أن يكون قَصَدَ بفرضِ إمساس القدمين الماء من لاخُفَّيْنْ عليه لَبِسَهما كامل الطهارة».

حيث جاء المصدر (إمساس) مضافاً إلى مفعوله (القدمين) ورافعاً فاعله (الماء) والمعنى: معناه أن يكون قصد بفرض ان يمس القدمين الماءُ من لاخفين عليه...، أي (قَصَدَ بفرض أن يمس الماءُ القدمين مَنْ لاخفين عليه) هذا عن المصدر المضاف إلى مفعوله الرافع فاعله ولعل هذا يؤيد ما ذكره ابن عقيل حين قال[4]: «وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم»، كما يؤيد ما ذكره الرضي حين قال[5]: «إن الأكثر إضافته إلى الفاعل وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً».

(١) الرسالة ص ٤٠ فقرة ٢٢.

(٢) السابق ص ٥٧ فقرة ١٠٢، وانظر أمثلة أخرى ص ٩٣ فقرة ٢٧٩، ص ٩٥ فقرة ٢٩١، ص ١٣١ فقرة ٤٣٠، وص ١٣٧ فقرة ٤٥٧، ص ١٦٤ فقرة ٥٧١، ص ١٦٨ فقرة ٦٠٧، وص ١٧١ فقرة ٦٢٣، ص ١٧٤ فقرة ٦٤١، ص ٢١٩ فقرة ٨٥٧، ص ٢٥١ فقرة ١٠٠١، ص ٢٧٩ فقرة ١١٦٨، ص ٣١٦فقرة ١٣٤٢).

(٣) السابق ص ٣٤٦ فقرة ١٦١٦.

(٤) شرح ابن عقيل ٣/١٠٣.

(٥) شرح الرضى على الكافية ٣/٤٠٨.

- تـــــعريف المضـــــاف بـ (أل) :

يقول ابن مالك في هذه المسألة[١] :

وَوَصْلُ (أل) بذا المضافِ مُغْتَفَر إنْ وُصِلَتْ بالثان : كـ « الجَعْد الشَّعَر »

أو بالــذي لَــهُ أُضِيْفَ الثانِـــي كـ « زَيْـــــدُ الضاربُ رَأْس الجانِي »

وهذا يعني أن (أل) تدخل على المضاف إضافة غير محضة (لفظية) بشرط أن تدخل (أل) على المضاف إليه كمثاله (الجعد الشعر) أو تدخل (أل) على ما أضيف إليه المضاف إليه كمثال (زيد الضارب رأس الجاني) وإذا كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر لم يشترط وجود (أل) في المضاف وفي هذا قال ابن مالك [٢] :

وكَوْنُها في الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنًّـــــــى أو جمعاً سبيلَهُ اتَّبَع

ومنـــه قـــول عنترة في معلقته[٣] :

وَلَقَــدْ خَشِيْـــتُ بـــأَنْ أمـــوتَ وَلَـمْ تَدُرْ للحربِ دائِرَةٌ على ابْنَي ضَمْضَمِ

الشاتِمَـيْ عِرْضِـــي وَلَـــمْ أَشْتِمْهُمَا والنـــاذِرَيْـــنِ ـ إذا لَمْ ألقَهُما ـ دَمِي

فـــقد جاء المضاف (الشاتمي) معرفاً بـ (أل) دون أن يقترن المضاف إليـــه (عرضي) بـ (أل) والذي سوغ ذلك أن المضاف مثنى إضافته غير محضة وقد جاء المضاف معرفاً بـ (أل) في أسلوب الإمام الشافعي على ما اتفق عليه العلماء وذلك في قـــوله [٤] : « وعرفنا وخَلْقَهُ نِعَمَهُ الخاصةَ العامَّةَ النفعِ في الدين والدنيا » حيث جاء المضاف (العامة) مقترناً بـ (أل) وإضافته غير محضة والمضاف إليه (النفع) مقترن بـ (أل)، ومن ذلك أيضاً قوله[٥] : « وَبينٌ عند أهل العلم بلسان

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٤٦ .

(٢) السابق ١ / ٤٧ .

(٣) من الطويل لعنترة من معلقته (خزانة الأدب ١ / ١٢٩) .

(٤) الرسالة ص ٤١ فقرة ٢٨ .

(٥) السابق ص ٧٢ فقرة ٢٠٣ .

العرب منهم أنه إنما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض» حيث جاء المضاف (العام) مقتـــرناً بـ (أل) وإضافته غير محضة والمضاف إليه بعده مقترن بـ (أل).

– اكتساب المضـــاف المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث والعكس

يجوز ذلك بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الاحتفاظ بالمعنى(١).

ومن اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث قول الشاعر(٢):

مَشَيْنَا كما اهْتَزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ أعاليهـــــا مَرُّ الرياحِ النواسمِ

فقد جاء الفعل (تسفهتْ) متصلاً بتاء التأنيث وفاعله (مر) مذكر وإنما كان ذلك لأن الفاعل اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الرياح) والذي سوغ ذلك صحة الاستغناء عن المضاف (مر) بـ (الرياح) فنقول (تسفهت أعاليها الرياحُ النواسمُ).

وقد ورد في أسلوب الإمام الشافعي اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه وذلك في قوله(٣): «.. وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا مَنْ سَفِهَ نفسه» حيث جاء الفعل (يدعها) مسند إلى ضمير المفرد المؤنث، وهو عائد على (إدراك) فكان القياس أن يقول (وإدراك نافلة خير لا يدعه إلا...) ليعود ضمير المفرد المذكر في (يدعه) على المبتدأ (إدراك) لكن المبتدأ (إدراك) أضيف إلى المؤنث (نافلة) فاكتسب منه التأنيث فعاد الضمير في (لا يدعها) عليه مؤنثاً وساغ اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه لأن المضاف صالح للحذف وقيام المضاف إليه مقامه حيث يصح المعنى إن قلنا (ونافلة خير لا يدعها إلا مَنْ سَفِهَ نفسه).

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٤٩ وما بعدها.

(٢) من الطويل لذي الرمة (خزانة الأدب ٤/٢٢٥).

(٣) الرسالة ص ٦٥ فقرة ١٧٠.

التوابــع

– العطف على المجـرور لفظاً:

قال ابن مالك في باب (كان)[١]:

وما عَلَى المجرورِ بالباءِ نَسَقَا فانْصِبْ وإنْ تَجْرُرْهُ فهو المُنْتَقَى

يعني أن المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة يجوز جره حملاً على اللفظ وهو المختار ـ و يجوز نصبه حملاً على المحل فنقول (ليس المؤمن بمغرور ولا حاقدٍ) أو(. . . ولا حاقداً)، كما يجوز جـــر المعطوف على الخبر المنصوب على تقدير الباء[٢] ومن ذلك قول الشاعر[٣]:

بَدَا لِي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابـــقٍ شَيْئاً إذا كان جائياً

فقد جر سابق على تقدير الباء في (مدرك) ويروى (ولا سابقاً) ولا شاهد فيه ومن ذلك قول الشاعر [٤]:

مشائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِـيْرَةً ولا نــاعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُـــها

حيث جر (ناعب) وهو معطوف على خبر ليس المنصوب (مصلحين) فكأنه توهم اقتران خبر ليس بالباء لكثرة اقترانه بها، ولذلك قال سيبويه تعليقاً على البيت[٥]: «فحملوه على ليسوا بمصلحين»، وقد جاء في أسلوب الإمام الشافعي العطف مـــراعاة للفظ والعطف مراعـاة للمحل، أما العطف مراعاة للمحل ففي قوله[٦]: « . . لم يكن السيـد بأبي الميت ولا وارثاً سـميـت له فـريضـة » حيث عطف (وارثاً) نصباً على [أبي الميت] المجرور لفظاً بالباء الزائدة ومحله النصب لأنه خبر (يكن).

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٥ .

(٢) انظر السابق ١ / ٤٢٧، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٥ .

(٣) من الطويل لزهير بن أبي سلمى (شرح أبيات المفصل ٢ / ٩٤٥) .

(٤) من الطويل للأحوص (المعجم المفصل ١ / ١٥٧) .

(٥) الكتاب ١ / ٣٠٦ .

(٦) الرسالة ص ١٣٩ فقرة ٤٧٥ .

ومن العطف على اللفظ أو المحل قوله[١]: « . . فمنكم من يترك من حديثه الشيء ويأخذُ بمثل الذي ترك وأضعف إسناداً منه »، جاء (أضعف) محركاً بالفتحة فإن قدرناها علامة نصب كان العطف على محل (مثل) وهو النصب على المفعولية للفعل (يأخذ)، وإن قدرناها علامة جر لأنه ممنوع من الصرف كان العطف على لفظ (مثل) المجرور لفظاً بحرف الجر الزائد (الباء) .

أما العطف مراعاة للفظ ففي قوله[٢]: « وليست تلك العورةُ بالكذب فَنَرُدَّ بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق » فقد عطف (النصيحة) على (الكذب) المجرور لفظاً بالباء الزائدة وجاء المعطوف (النصيحة) مجروراً مراعاة للفظ المعطوف عليه، ومن العطف مراعاة للفظ أيضاً قوله[٣]: « ولو كانت الآية كما وصفت كنتُ قد خالفتها فيما ذكرنا، في أن يَتركَ أختهُ ومواليه، فتعطي أخته النصف ومواليه النصف، وليسوا بذوي أرحام ولا مفروضٍ لهم في كتاب الله فرضٌ منصوص » .

فقد عطف (مفروض) على (ذوي) المجرور لفظاً بالباء الزائدة وجاء (مفروض) مجروراً مراعاة للفظ (ذوي)، ولو راعى المحل لنصب مفروض؛ لأن محل (ذوي) النصب على أنه خبر ليس.

– وصف المعرفة بـ (غير) :

(غير) من الألفاظ الموغلة في الإبهام فلا يكتسب التعريف بالإضافة[٤] ولذلك كان الأصل ألاَّ يأتي وصفاً للمعرفة وإنما يأتي وصفاً للنكرة حيث إن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً، ومنه قوله تعالى : ﴿ وإذا تُتْلَى عَلَيْهِم آيَاتُنا بَيِّنَاتٍ قَالَ

(١) الرسالة ص ١٦٤ فقرة ٥٦٩ .

(٢) السابق ص ٢٥٦ فقرة ١٠٣٤ .

(٣) السابق ص ٣٦٥ فقرة ١٧٧٢ .

(٤) مغنى اللبيب ٢١٠ .

الذينَ لا يَـــرْجُون لِقَاءَنا ائْتِ بِقُرآنٍ غَيْرِ هذا أو بَدِّلْهُ قُلْ ما يَكُونُ لي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تلقاءِ نَفْسِي... ﴾[1]، حيث جاء (غير) نعتاً مجروراً لكلمة (قرآن) و (غير) مضاف إلى معرفة (هذا) لكنه بقى على تنكيره فوصف النكرة.

وقد جاء وصف (غير) المضاف إلى معرفة للاسم النكرة على الأصل في أسلوب الإمام الشافعي وذلك في قوله[2]: «..... ويَسُنُّ في معنى يخالفه في معنى ويجامعه في معنى سنةً غيرَها لاختلاف الحالَين.....»، حيث جاء (غيرها) صفة لكلمة (سنة) وهي نكرة، وصح ذلك لأن (غير) نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة (الضمير)؛ لأن (غير) من الألفاظ الموغلة في الإبهام فلا تكسبها الإضافة تعريفاً.

ومن ذلك أيضاً قولـــه[3]: «قلت هذا ليس بخراج هذا من وَجْهٍ غير الخراج» فقد جاء (غير) وصفاً لـ (وجه) وهو نكرة، وصح ذلك لأن (غير) نكرة وإن كان مضافاً إلى معرف بـ (أل) وهو (الخراج) هذا هو الأصل في استعمال (غير) وصفاً، أعنى مجيء (غير) وصفاً للنكرة، لكنَّ (غير) جاء وصفاً للمعرفة أيضاً في أسلوب الإمام الشافعي خلافاً للأصل ومن أمثلة ذلك قوله[4]: «وأما الناسخة والمنسوخة من حديثه فهي كما نسخ اللهُ الحُكمَ في كتابه بالحكمِ غيرِهِ من كتابه عامة في أمره، وكذلك سنةُ رسول الله تُنْسَخُ بسنته»، فقد جاء (غير) وصفاً مجروراً لكلمة (الحكم) المجرورة بالباء و (الحكم) معرف بـ (أل).

ومن ذلك قوله[5]: «وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب»، فقد وصف المعرف بـ (أل) المجرور (الكافرين) بكلمة (غير) المضاف إلى مضاف إلى معرفة

---

(١) يونس ١٥.

(٢) الرسالة ص ١٦٥ فقرة ٥٧٩.

(٣) السابق ص ٣٣٣ فقرة١٥١١.

(٤) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٧٢.

(٥) الرسالة ص ٢٨٣ فقرة ١١٨٥.

ومن ذلك قوله عن القتل الخطأ لمؤمن من قوم عدو ديارهم غير ممنوعة عن غزو المسلمين(١): «فكان المؤمن في الدارِ غيرِ الممنوعة وهو ممنوع بالإيمان فجعلت فيه الكفارة بائتلافه ولم يُجْعَل فيه الدية وهو ممنوع الدم بالإيمان»، حيث وصف (الدار) المعرف بـ (أل) بـ (غير) المضاف إلى معرف بـ (أل) فجاء (غير) مجروراً وصفاً للمجرور (الدار).

ومن ذلك قوله(٢): «..... إذ أعطاه الله ما يباين به الخلقَ غير النبيين»، حيث وصف (الخلق) المعرف بـ (أل) بـ (غير).

وفي الأمثلة السابقة التي جاءت فيها غير صفة لمعرف بـ (أل) توجيه أقره النحاة، فقد قال ابن مالك(٣): «وقد يعنى بغير، ومثل مغايرة خاصة ومماثلة فيحكم بتعريفهما، وأكثر مايكون ذلك في (غير) إذا وقع بين متضادين» واستشهد على ذلك بقول الشاعر(٤):

فَلْيَكُنِ المغْلُوبُ غَيْرَ الغَالِبِ وَلْيَكُنِ المَسْلُوبُ غيرَ السالِبِ

وقال ابن هشام (٥): «ولا تتعرف غير بالإضافة لشدة إبهامها... وتكون صفة للنكرة... أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المغضُوبِ عَلَيْهِم...﴾؛ لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة؛ ولأن غير إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها».

وعلق الأشموني على ما ذكره ابن مالك فقال(٦): «وهذا الذي قاله هو مذهب ابن السراج والسيرافي».

(١) السابق ص ٢١٣ فقرة ٨٣٧.

(٢) السابق ص ٢٨٦ فقرة ١٢١٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٢٦.

(٤) من الرجز لأبي طالب (المعجم المفصل ٩/١٣٣، وشرح التسهيل ٣/٢٢٦).

(٥) مغنى اللبيب ٢١٠.

(٦) انظر شرح الأشموني ١/٤٩٦.

وهكذا يكون الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ قد أكد ما أقره النحاة من وصف غير للمعرفة إما لأنها تتعرف إذا دلت على مغايرة خاصة ووقعت بين متضادين كما ذهب ابن مالك، وإما لأن المعرف الجنسي قبلها قريب من النكرة ولأن (غير) إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها كما ذهب ابن هشام، حيث إن (غير) في كلام الإمام الشافعي قد جاءت وصفاً لمعرف بـ (أل) ودلت على مغايرة خاصة ووقعت بين متضادين هما الحكم المنسوخ والحكم الناسخ في المثال الأول والكافرون وأهل الكتاب في المثال الثاني، والقتل الخطأ لمؤمن من قوم عدو ديارهم غير ممنوعة والعكس في المثال الثالث، والخلق والنبيون في المثال الأخير ؛ فجاز لذلك أن يأتي (غير) وصفاً لمعرفة.

– جواز مراعاة المعنى أو اللفظ في العائد على (مَنْ) الموصولة:

(من) الموصولة اسم مفرد مذكر في اللفظ فإذا خالف المعنى اللفظ جاز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى لكن مراعاة اللفظ فيما اتصل بها أولى[1]، ومنه قوله تعالى[2]: ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنْ اللهِ﴾، ومراعاة المعنى جائز كقوله تعالى[3]: ﴿وَمِنْهُم مَنْ يستمِعُونَ إِليك﴾، فإذا سبق (مَنْ) ما يعضد المعنى فالمختار مراعاة المعنى[4]، ومنه قول الشاعر[5]:

وَإِنَّ مِنَ النِسْوانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تهيجُ الرياضُ قَبْلَها وتَصَوَّحُ

حيث اختار مراعاة المعنى فقال (من هي) ولم يقل (من هو) لمَّا سبق لفظ (النسوان) (مَنْ).

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢١٢.

(٢) آل عمران ١٦٢.

(٣) يونس ٤٢.

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٢١٣.

(٥) من الطويل (شرح التسهيل ١/٢١٣).

ويجب مراعاة المعنى إن خيف اللبس فنقول (أعرض عَمَّنْ مررت بها) مراعين المعنى حيث إن مراعاة اللفظ توقع في اللبس(١) وقد يراعى المعنى بعد مراعاة اللفظ(٢) كقوله تعالى(٣): ﴿وَمِنَ الناسِ مَنْ يقولُ آمَنَّا باللهِ وباليومِ الآخِرِ وماهم بمؤمنين﴾ حيث روعي اللفظ وهو الإفراد والتذكير في (يقول) ثم روعي المعنى في (أمنا) و (وما هم بمؤمنين).

وتلزم مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ إذا عُضِدَ المعنى(٤) كقوله تعالى(٥): ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ منكُنَّ لله ورسوله وتَعْمَلْ صالحاً نُؤْتِها أَجْرَها مَرَّتَيْن وأَعْتَدْنا لها رزقاً كريماً﴾ فقد روعي لفظ (مَنْ) وهو الإفراد والتذكير فقال (يقنت) ثم جاء ما يعضد المعنى وهو التأنيث في قوله ـ سبحانه ـ (منكن) فلزم مراعاة المعنى في الفعل (تعمل) و(نؤتها) و (لها) وكما جاز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ جاز أيضاً مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى(٦) وقد جاء أسلوب الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ وفق القاعدة العامة التي تجعل مراعاة اللفظ فيما اتصل بِمَنْ أولى من مراعاة المعنى(٧) ومن ذلك قوله(٨): «... لا يخاطَبُ بهذا إلا مَن يدعو من دون الله إلهاً ـ تعالى عما يقولون علواً كبيراً ـ لأن فيهم من المؤمنين المغلوبين على عقولهم وغير البالغين ممن لا يدعو معه إلهاً» فقد ورد الاسم الموصول (مَنْ) مرتين، وصلته الفعل (يدعو) بصيغة الإفراد والتذكير ولم يقل (يدعون) مراعياً لفظ (مَنْ)،

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢١٣.

(٢) انظر السابق ١/٢١٤.

(٣) البقرة ٨.

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٢١٤.

(٥) الأحزاب ٣١.

(٦) انظر شرح التسهيل ١/٢١٤.

(٧) السابق ١/٢١٢.

(٨) الرسالة ص ٧٢ فقرة ٢٠٣.

وفي العبارة الثانية سُبِقَ الاسم الموصول (مَنْ) بما يعضد المعنى وهو جمع المذكر(المؤمنين) لكنَّ الإمام آثر مراعاة اللفظ مع ذلك وهذا جائز إلا أن المختار مراعاة المعنى في هذه الحالة كما سبق أن أشرنا عند ابن مالك ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الإمام الشافعي(١): «فَدَلَّتْ السنة على أن الله إنما أراد ممن سَمَّى له المواريث من الإخوة، والأخوات والولد والأقارب والوالدين والأزواج وجميع مَنْ سمى له فريضةً في كتابه: خاصةً مِمَّنْ سَمَّى».

فقد روعي لفظ (مَنْ) حيث جاء الضمير مفرداً مذكراً وهو هاء الغيبة في (له) العائد على (مَنْ)، وتكرر ذلك مع (مَنْ) الثانية مع أنها مسبوقة بما يعضد المعنى وهو الجمع وكان الإمام ـ رضي الله عنه ـ آثر اتساق العبارة الثانية مع الأولى ليسير الأسلوب على نسق واحد.

تابع مسائل الاحتجاج و أمثلتها

الحـــذف

١- حـــــذف ألف الاستفهام:

الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولهذا اختصت بأحكام منها جواز الحذف(٢) ومنه قول عمر بن أبي ربيعة(٣):

فو اللهِ ما أَدْرِي وإِنْ كنتُ دارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بثمانِ

أراد (أبسبع) فحذف الهمزة.

وذكر ابن هشام أن جواز حذف الهمزة غير مرهون بتقدمها على (أَم)(٤) وشاهده قول الكميت(٥):

---

(١) السابق ص ١٣٨ فقرة ٤٧٠ (وانظر ص ٢٢٩ فقرة ٩٠٥، و ص ٣٢٣فقرة ١٤١٢).

(٢) انظر مغنى اللبيب ١٩.

(٣) من الطويل لعمر بن أبي ربيعة (شرح أبيات المفصل ٢/١١٢٩).

(٤) انظر مغنى اللبيب ٢٠.

(٥) من الطويل للكميت (المعجم المفصل ١/٢٣٥).

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعباً مِنِّي وذو الشَيْبِ يَلْعَبُ

أراد (أوذو الشيب يلعب) .

وذكر ابن هشام أن الأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس(١) وعليه قراءة ابن محيصن(٢) لقوله تعالى(٣): ﴿ وسواء عليهم أ أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ حيث قرأ (أنذرتهم) بحذف ألف الاستفهام، ومنه قول الرسول ﷺ لجبريل ـ عليه السلام ـ(٤): « وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن زنى وإن سرق » .

وقد جاء حذف ألف الاستفهام في كتاب الرسالة في غير موضع ومن ذلك قوله(٥): « قال: فيعدو هذا أن يكون واجباً وجوب العلم قبله؟ أو موضوعاً عن الناس علمه حتى يكون مَنْ عَلِمَهُ منتفلاً ومن ترك علمه غير آثم بتركه؟ » فقد حذفت ألف الإستفهام في قوله (فيعدو هذا) وقد أراد (أ فيعدو هذا.....؟) ومن ذلك قوله(٦): « قال: فتجدُك تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة؟ » والتقدير (أ فتجدك) وقد علق المحققان بقولهما(٧): « استفهام محذوف منه الهمزة أي (أفتجدك) وفي الصفحة نفسها جاء قول الإمام(٨): « قلنا: فلست تراني كُلِّفْتُ الحق من وجهين؛ أحدهما: حق بإحاطة في الظاهر والباطن، والآخر حق بالظاهر دون الباطن ؟ » التقدير (أ فلست ؟) وقد نَوَّه المحققان أيضاً إلى ذلك(٩). ومن

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٠ .

(٢) انظر الكشاف ١ / ٤٩ .

(٣) البقرة ٦ .

(٤) انظر فتح الباري – باب الثياب البيض ١٠ / ٢٩٤ حديث رقم ٥٨٢٧ – وكتاب الاستئذان ١١ / ٦٣ حديث رقم ٦٢٦٨ – وكتاب الرقاق ١١ / ٢٦٥ حديث رقم ٦٤٤٣ .

(٥) الرسالة ص ٢٤٥ فقرة ٩٦٨ .

(٦) السابق ص ٣١٧ فقرة ١٣٥٩ .

(٧) السابق ص ٣١٧ هـ ١ .

(٨) السابق ص ٣١٧ فقرة ١٣٦٨ .

(٩) السابق هـ ٤ .

ذلك أيضاً قوله(١): «وحَكَمَ الله في المؤمِن يُقْتَلُ خطأ بدية وتحرير رقبة ؟ قال: نعم» التقدير (أَ وَ حَكَمَ الله..... ؟).

- حذف (أنْ) الناصبة للمضارع

تعمل (أنْ) الناصبة للمضارع مظهرة ومضمرة؛ ولذلك عُدَّتْ أصل النواصب(٢) وهي تعمل مضمرة في مواضع فصلتها المصنفات والشروح النحوية(٣)، أما عملها محذوفة من غير بدل ففيه خلاف(٤)، حيث أجازه الكوفيون واستدلوا على إعمالها محذوفة من غير بدل بقراءة عبد الله بن مسعود(٥)، لقوله تعالى(٦): ﴿وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تَعْبُدُون إلا اللهَ﴾ بالنصب (تعبدوا) بأن محذوفة والتقدير (أن لاتعبدوا) فحذف (أنْ) وأعملها محذوفة كما استشهدوا بقول طرفة بن العبد(٧):

أَلاَ أَيُّهَذَا الزاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِي

فنصب (أحضر) بأنْ محذوفة.

وبقول الشاعر(٨):

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَه

حيث نصب (أفعَله) بأن محذوفة.

أما (البصريون) فقد منعوا عمل (أنْ) محذوفة من غير بدل «لأنها من عوامل

(١) السابق ص ٣٤٣ فقرة ١٥٨٩، ١٥٩٠ «وانظر ص ٣٤٣ فقرة ١٥٨٤، ١٥٨٧، ١٥٩١، ١٥٩٣، ص ٣٤٤ فقرة ١٥٩٥، ١٥٩٨، ١٦٠٢، ص ٣٤٦ فقرة ١٦١٣، ص ٣٦٢ فقرة ١٧٣٥، ١٧٣٧، ١٧٣٩».

(٢) انظر المتبع في شرح اللمع ٢/ ٥١٠.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٤/ ٣ وما بعدها، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨١ وما بعدها

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٥٦١.

(٥) انظر الكشاف ١/ ١٤٨.

(٦) البقرة ٨٣.

(٧) من الطويل (المعجم المفصل ٢/ ٤٣١).

(٨) من الطويل لأمريء القيس أو لعامر بن طفيل (المعجم المفصل ٦/ ١٠٢)

الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغي ألا تعمل مع الحذف من غير بدل »(١) ولا حجة عندهم في قراءة ابن مسعود، لأنها شاذة، ولأن الفعل (تعبدوا) فيها مجزوم لأن المراد النهي، أما بيت طرفة فلا حجة فيه عندهم أيضاً لأن روايته الصحيحة برفع (أحضر) وإن صحت رواية النصب فهي ـ عندهم ـ على التوهم، أما البيت الأخير فردوه بأن نصب (أفعله) على التوهم، أو أنه أراد (أفعلُهَا) فحذف الألف ونقلت حركة الهاء إلى اللام قبلها(٢) فلا يقاس عند البصريين على ما جاء منصوباً من الأفعال المضارعة في غير مواضع النصب المتفق عليها بأن ظاهرة أو مضمرة وما رُوِيَ منه يسمع ولا يقاس عليه واستشهدوا بما سبق وبقول العرب (مره يحفرَها) بالنصب وقولهم (خذ اللص قبل يأخذَك)(٣)، وقراءة قوله تعالى(٤): ﴿بَل نَقْذِفُ بِالحَقِّ على الباطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ بنصب (يدمغه)(٥)، وقراءة الحسن لقوله تعالى(٦): ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ بنصب (أعبد)(٧).

هذا عن حذف (أنْ) وبقاء عملها في غير المواضع المتفق عليها، أما حذفها ورفع الفعل فهو وارد لضعفها عن العمل محذوفة، وذكر ابن هشام أنه لا ينقاس فهو مقصور على السماع(٨)، ومن شواهده قوله تعالى(٩): ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ والتقدير (أن أعبد) وقوله تعالى(١٠): ﴿ومن آياتهِ يريكُم البَرْقَ﴾

(١) الإنصاف ٢ / ٥٦٢ .

(٢) السابق ٢ / ٥٦٥ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ص ٨٣٩، وشرح الأشموني ٢ / ٣١٠ .

(٤) الأنبياء ١٨ .

(٥) قرأ بها عيسى بن عمر (انظر الكشاف ٣ / ١٨٢، وتفسير البحر المحيط ٦ / ٢٨٠) .

(٦) الزمر ٦٤ .

(٧) انظر تفسير البحر المحيط ٧ / ٤٢١ .

(٨) انظر مغنى اللبيب ٨٣٩ .

(٩) الزمر ٦٤ .

(١٠) الروم ٢٤ .

التقدير (أن يريكم) حذف (أن) فارتفع الفعل وقولهم (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه) ورواية بيت طرفة برفع (أحضر)[١]، وذكر الأشموني أن الإهمال مع الحذف مقيس لا شاذ ونسبه إلى أبي الحسن الأخفش وابن مالك[٢].

وقد ورد في أسلوب الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ حذف (أنْ) وإلغاء عملها، كما ورد حذفها مع بقاء العمل، أما حذفها وإلغاء عملها فقد ورد في قوله[٣] فيما يجب على المسلم أن يتعلمه: « . . كما عليه يَتَعَلَّمُ الصلاة والذكرَ فيها . . » حيث إن التقدير (كما عليه أن يتعلمَ الصلاة والذكر فيها) فحذف (أنْ) وأهمل عملها فرفع الفعل، وقد أشار إلى ذلك محقق الرسالة الأول أحمد بن شاكر حيث قال[٤]: « حذف (أنْ) في هذا الموضع جائز قياساً على قول واختلف في إعراب الفعل فذهب الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حذفت، وذهب بعضهم إلى أنه إذا حذفت بقي عملها، والشافعي يكتب ويتكلم بلغته على سجيته، فهو يتخير من لغات العرب ما شاء، وهو حجة في كلامه وعباراته ».

وحذف (أنْ) في عبارة الإمام الشافعي السابقة شبيه بالحذف في قوله تعالى[٥]: ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينزلُ من السمَاء ماءً فيحيي به الأرض بعد موتها . . . . . ﴾ حيث إن التقدير (ومن آياته أن يريكم البرق) أي (رؤيتكم)، لأن هذا موضع (أنْ)[٦].

ومن أمثلة حذف (أنْ) ورفع الفعل عند الإمام الشافعي قوله[٧] تحت باب

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٨٣٩.

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٣١٠.

(٣) الرسالة ص ٦٤، فقرة ١٦٨.

(٤) السابق هـ ٢.

(٥) الروم ٢٤.

(٦) إعراب القرآن الكريم وبيانه ٦ / ٤٦.

(٧) الرسالة ص ٣١٩ فقرة ١٣٨٥.

الاجتهاد «قلت: فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان، قلت: وهذه القبلة، وزعمتَ خلافي، على أيِّنا يتبعُ صاحبهَ؟» أي (اتباع) والدليل على أن الموضع موضع (أنْ) أن الإمام يرحمه الله – قد ذكر (أن) في الفقرة التالية لهذه الفقرة حيث قال[1]: «قال: ما على واحد منكما أن يتبع صاحبه».

أما حذف (أنْ) وبقاء عملها فقد ورد في قول الإمام الشافعي[2] في حديثه عن صلاة الخوف: «.. تحرسُ الطائفة الأولى في ركعة، ثم تنصرفُ المحروسة قبل تكملَ الصلاة..» فقد جاء الفعل منصوباً ولا مسوغ لنصبه إلا بتقدير (أن) وهو موضعها ليكون المصدر المؤول في محل جر بالإضافة بعد (قبل) والتقدير (قبل إكمال الصلاة) وقد أشار أحمد بن شاكر إلى ذلك فقال[3]: «هكذا في الأصل والمراد: قبل أن تكمل الصلاة، وحذف (أنْ) صحيح على بعض لغات العرب وهو حذف (أنْ) الناصبة وإبقاء عملها والفعل هنا (تكمل) لم يضبط في الأصل لا بالرفع ولا بالنصب، ولذلك يجوز ضبطه بالوجهين» يقصد الرفع على الحذف والإهمال، والنصب على مذهب الكوفيين[4]، وكأن ابن شاكر يشير إلى نسختين من الكتاب حيث ذكر أن الفعل (تكمل) ورد منصوباً وذلك في قوله: «هكذا في الأصل» ثم قال: «والفعل (تكمل) لم يضبط في الأصل».

وما يهمنا هنا أن ضبط الفعل له حجته في لغات العرب سواء أجاء غير مضبوط أم جاء مضبوطاً رفعاً أو نصباً.

– حذف الجار:

يحذف الجار ويبقى عمله في مجروره باطراد في حالتين: الأولى: بعد حرف

(١) السابق ص ٣١٩ فقرة ١٣٨٦.

(٢) السابق ص ١٩٢ فقرة ٧٣١.

(٣) السابق هـ ٢.

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٥٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠.

الجر الشبيه بالزائد (رب) بعد حذفه والتعويض عنه بالواو أو بالفاء أو ببل[١] ومن التعويض بالواو قول الشاعر[٢]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ عَلَيَّ بأنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ومن التعويض بالفاء قول الشاعر [٣]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيتُها عن ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومن التعويض ببل قول الشاعر[٤]:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ لايُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

ويجر بـ (رب) محذوفاً دون تعويض شذوذاً [٥]، كقول الشاعر[٦]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

أما الحالة الثانية لحذف الجار وبقاء عمله باطراد فهي بعد (كم) الاستفهامية المجرور بحرف الجر نحو (بكم دينارٍ اشتريت هذا) فدينار مجرور بمنْ محذوفة[٧] أما حذف الجار وبقاء الاسم بعده مجروراً في غير الموضعين السابقين فغير مطرد ومن مواضعه[٨] الحذف بعد عاطف يتضمن ما قبله حرف جر مثل الحرف المحذوف ومنه قوله تعالى[٩]: ﴿ .. وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُّ من دابَّةٍ آياتٌ لقَوْمٍ يوقنون واختلافِ الليلِ والنهار .. ﴾ بجر (اختلاف) بحرف جر مقدر بعد الواو

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣ / ١٨٦، وابن عقيل ٣ / ٣٥ .

(٢) من الطويل لأمرىء القيس (المعجم المفصل ٦ / ٤٦٣، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٧) .

(٣) من الطويل لأمرىء القيس (المعجم المفصل ٦ / ٥٦٨، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٨) .

(٤) من الرجز لرؤبة (المعجم المفصل ١٢ / ١١٠، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٩)

(٥) شرح ابن عقيل ٣ / ٣٥، والأشموني ١ / ٤٨١ .

(٦) من الخفيف لجميل بثينة (المعجم المفصل ٦ / ٥٤٢، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٩) .

(٧) انظر الكتاب ٢ / ١٦٠ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٣ / ١٨٩ : ١٩٤ .

(٩) الجاثية ٥٤ .

المسبوقة بما تضمن مثل المحذوف(١) وهو الحرف في (وفي خلقكم)، وقد قرأ عبد الله بن مسعود(٢) بإظهار حرف الجر ﴿ وفي اختلاف الليل والنهار.. ﴾.

وقد ورد حذف حرف الجر وبقاء عمله في غير الموضعين اللذين يطرد فيهما الحذف ومن ذلك قوله(٣): « قلت: إذا شهد في موضع يَجُرُّ به إلى نفسه زيادة أو يدفع بها عن نفسه غُرْماً..... ومواضعِ الظن سواها » فقد جاء لفظ (مواضع) مجروراً بعد الواو على تقدير حرف جر محذوف أي (وفي مواضع الظن سواها) وقد ورد مثل هذا الحرف المقدر في الكلام السابق للواو، وذلك في قوله (إذا شهد في موضع...) فقد ذكر بعض المواضع التي تُرَدُّ فيها شهادة العدل ثم أجمل قائلاً (ومواضع الظن سواها) أي سوى ما ذكره.

ومن ذلك قوله(٤): « ... كانت هذه دلالةً على صِحَّةِ مَنْ قَبِلَ عنه وحِفْظِهِ... » حيث جاء لفظ (حفظه) مجروراً بعد الواو، والجار مقدر دل عليه حرف الجر (على) الوارد في الجملة التي سبقت الواو، وقد أشار المحققان إلى ذلك الحذف في قولهما(٥): « أي: ودلالةً على حفظه » أو (وعلى حفظه).

- حذف الفعل :

يجوز الاستغناء عن الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الكلام عليه(٦)، ويكثر في جواب الاستفهام كما في قوله تعالى(٧): ﴿ وقيل للذين اتَّقَوْا ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُم قالوُا خَيْرًا... ﴾ أي (أنزل خيراً)، وفي غير جواب الاستفهام كما في قوله تعالى(٨):

(١) انظر شرح التسهيل ٣ / ١٩٠.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط ٨ / ٤٣.

(٣) الرسالة ص ٢٦٣ فقرة ١٠٨٤.

(٤) السابق ص ٣٠١ فقرة ١٢٦٥.

(٥) السابق هـ ١.

(٦) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٥٥، ومغنى اللبيب ٨٢٧.

(٧) النحل ٣٠.

(٨) البقرة ٢٣٥.

﴿ وقالُوا كُونُوا هُوداً أو نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبراهيمَ حَنِيْفَاً ﴾ أي (بل نتبع مِلَّةَ إِبراهيم)(١)، وقولهم في الدعاء(٢): (اللهم ضبعاً وذئباً) بمعنى (اللهم اجمع فيهما ضبعا وذئبا)، قال سيبويه(٣): « كلهم يفسر ما ينوي » .

وقد ورد حذف الفعل في أسلوب الإمام الشافعي لدِلالة الكلام عليه وذلك في قولـه(٤): « فذكر اللهُ الكتابَ وهو القرآنَ، وذكر الحكمةَ فسمعتُ مَنْ أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله » حيث جاء لفظ (القرآن) في عبارة (وهو القرآن) منصوبا فلزم أن يكون عامل النصب فيه محذوفا والتقدير (وهو يعني أو يخص القرآن) ومن ذلك قوله(٥): « ولو جاز أن تترك سنة مما ذهب إليه مَنْ جَهِلَ مكان السنة من الكتاب تُرك ما وصفنا من المسح على الخفين، وإِباحةُ كل ما لزمه اسم بيع، وإِحلال أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وإِباحة كل ذي ناب من السباع، وغير ذلك » فقد جاء لفظ (إِباحة) في قوله (وإِباحةُ كل ما لزمه اسم بيع) مرفوعاً وقد علق الأستاذ أحمد بن شاكر ـ رحمه الله ـ على ذلك قائلاً(٦): « قوله: إِباحة فاعل لفعل محذوف تقديره (لَزِمَ) أو نحوه، وهو معطوف على قوله (ترك) » وينبغي أن أضيف موضحاً أن تقدير فعل رافع لِلَفْظ إِباحة هنا لابد منه ليستقيم المعنى، ولو قدرنا رفع (إِباحة) عطفاً على محل (ما) في قوله (تُرك ما وصفنا) حيث إِنَّ (ما) في محل رفع نائب فاعل، لو قدرنا هذا العطف لفسد المعنى حيث سيكون المعنى مع العطف أن الجهل بالسنة يؤدي إِلى ترك المسح على الخفين وترك إِباحة كل ما لزمه اسم بيع وترك إِحلال أن يجمع بين المرأة

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٥٧ .

(٢) السابق ١ / ٢٥٥ .

(٣) السابق .

(٤) الرسالة ص ٨٧ فقرة ٢٥٢ .

(٥) السابق ص ١٧٥ فقرة ٦٤٧ .

(٦) السابق هـ ٨ .

وعمتها وخالتها وهذا عكس المراد لأن المراد أن الجهل بمكان السنة من الكتاب سيؤدي إلى الجهل بأمور كثيرة مما لم ينص عليه الكتاب، منها أن يترك الناس المسح على الخفين، ويستبيحون كل ما لزمه اسم بيع، ويستحلون الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلخ ولا يستقيم هذا المعنى بتقدير المحذوف (تُرِك) وإنما يستقيم بتقدير فعل (لزم) أو ما في معناه ويكون الكلام(ولزم إباحة.. وإحلال..).

ومن حذف الفعل ما جاء في قوله(١): «فهل للحديث الذي تركت وَجْهٌ غيرَما وصفتَ ؟» «قلت: نعم يحتمل..» فقد جاء لفظ (غير) منصوباً فلزم تقدير فعل ناصب والتقدير (فهل للحديث الذي تركت وجه يحتمل غيرَ ما وصفت؟) فحذف الفعل لدلالة الكلام عليه، وقد دلت عليه هنا قرينة العلامة الإعرابية حيث جاء لفظ (غير) منصوباً بعد مرفوع فامتنع أن يكون تابعاً، ولا ناصب له، ثم دلت قرينة السياق أو المقال حيث جاء الجواب متضمناً ما يدل على المحذوف وهو قوله (قلت نعم يحتمل) فلزم تقدير ناصب لهذا الاسم.

- حـــذف (كـان):

يجوز حذف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) واسم كان ضمير حاضر أو غائب معلوم(٢)، ومن شواهد حذف (كان) بعد (إنْ) واسمها ضمير غائب معلوم قول الشاعر(٣):

انْطِقْ بِحَقٍّ وإنْ مُسْتَخْرِجًا إِحِناً فإنَّ ذا الحَقِّ غَلَّابٌ وإنْ غُلِبَا

ومن شواهد حذف (كان) بعد (إنْ) واسمها ضمير حاضر قول الشاعر(٤):

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا إنْ ظالِماً فيهمْ وإنْ مظلوما

(١) السابق ص ١٩٣ فقرة ٧٣٥-٧٣٦.

(٢) انظر الكتاب ١ /٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٩ وشرح الكافية الشافية ١ /٤١٥، وشرح التسهيل ١ /٣٦٢.

(٣) من البسيط بلا نسبة (المعجم المفصل ١ / ١٣١).

(٤) من الكامل للنابغة الذبياني (المعجم المفصل ٧ / ١٠٩).

ومن شواهد حذف (كان) بعد (لو) واسمها ضمير غائب قول الشاعر(١):

لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جنودُهُ غَابَ عنها السهلُ والجَبَلُ

ومن شواهد حذف (كان) بعد (لو) واسمها ضمير حاضر قول الشاعر(٢):

عَلِمْتُكَ مُنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ نداكَ وَلَوْ غرثانَ ظمآنَ عارِيَا

والتقديــرعلى الترتيب (ولو كان مستخرجاً) أي (ولو كان الحق مستخرجاً)، و(إن كنتُ ظالماً) و (لو كان ملكاً) أي (ولــو كان ذو البغي ملكاً) و(لو كنتُ غرثانَ . . .) ومن النثر قول الرسول ﷺ(٣): « التمس ولو خاتماً من حديد » أي (ولو كان خاتماً) أي (ولو كان الملتمس خاتماً من حديد) وتحــذف (كــان) ويــبقى اسمها وخبرها ويعوض عنها بـ (ما) بعد (أنْ) المصدرية(٤). ومن شواهده قول الشاعر(٥):

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أي (لأنْ كنتَ ذا نفر) حذفت اللام و (كان) فانفصل الضمير، وجاءت (ما) زائدة عوضاً عن (كان) المحذوفة.

وقد تحذف (كان) مع اسمها بعد (لدن) وهو شاذ(٦) ومنه قول الراجز(٧):

« من لَدُ شولاً فإلى إتلائها »

التقدير (من لدن أن كانت شولاً).

تلك مواضع حذف (كان)، إلا أن الحذف جائز بصفة عامة إذا تحققت شروطه

---

(١) من البسيط للعين المنقري (المعجم المفصل ٦ / ١٨٢).

(٢) من الطويل بلا نسبة (المعجم المفصل ٨ / ٣٣٠).

(٣) انظر صحيح البخاري ص ١١٣٠ حديث رقم ٥١٣٥.

(٤) انظر شرح التسهيل ١ / ٣٦٥.

(٥) من البسيط لعباس بن مرداس (رح أبيات المفصل ١ / ٣٧٢).

(٦) انظر الكتاب ١ / ٢٦٤، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٥.

(٧) من الرجز بلا نسبة (المعجم المفصل ٩ / ٢١).

التي فصلها ابن هشام(١)، والتي منها وجود دليل حالي أو مقالي أو دليل صناعي وهو الذي يختص بمعرفته النحويون كتلك المواضع التي ذكرناها ومن الحذف لدليل صناعي أيضاً ما ذكره ابن هشام في قوله تعالى(٢): ﴿ما كان محمدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رجالكم وَلَكِنْ رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيين.....﴾ حيث إن التقدير (ولكنْ كان رسولَ الله) وتقدير (كان) هنا لعلة نحوية حيث إن (لكنْ) ليست عاطفة لوجود الواو، و الواو ليست حرف عطف لمفرد على مفرد لأن ما بعد الواو مثبت وما قبل الواو منفي «ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات» فأصبح التوجيه أن يكون ما بعد الواو جملة حيث يصح عطف جملتين متخالفتين نفياً وإثباتاً(٣)، فقدر (كان) ناصباً لكلمة (رسول).

وقد ورد حذف (كان) في أسلوب الإمام الشافعي في قوله(٤): «ولعلهم إنما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما توضأ رسول الله ثلاثاً» فقد جاء لفظ (ثلاثاً) منصوباً على تقدير (كان) محذوفاً أي (كان ثلاثاً) والذي يؤيد هذا أن كلام الإمام جاء تعليقاً على حديث رسول الله ﷺ(٥): «مَنْ توضأ وضوءه هذا وكان ثلاثاً ثم صَلَّى ركعتين لا يُحَدِّث نفسه فيها غفر له» فكأن الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ اعتمد على الدليل المقالي وهو ورود الفعل (كان) في نص الحديث، فحذف الفعل وأبقى الخبر(ثلاثاً) واسم (كان) مستتر فيه.

ومن حذف (كان) أيضا لوجود الدليل المقالي قوله(٦): «فالإحاطة منه ما كان

(١) انظر مغنى اللبيب ٧٨٦ وما بعدها.

(٢) الأحزاب ٤٠.

(٣) انظر مغنى اللبيب ٧٩٠ وما بعدها.

(٤) الرسالة ص ١٣٧ فقرة ٤٥٨.

(٥) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الوضوء، حديث رقم ١٥٩، وباب المضمضة حديث رقم ١٦٤.

(٦) الرسالة ص ٣١٤ فقرة ١٣٢٩، ١٣٣٠.

نَصَّ حكمٍ لله أو سنةٍ لرسول الله نقلها العامة عن العامة وعلم الخاصة سُنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء ولم يكلفها غيرهم» فقد جاء لفظ (سنة) الثاني منصوباً، ولا يستقيم النصب إلا بتقدير ناصب، والمتأمل صدر العبارة يجد الفعل (كان) مذكوراً، وأن المعنى والإعراب يستقيمان بتقدير (كان) ناصباً للفظ (سنة) أي (وعلم الخاصة ما كان سنةً من خبر الخاصة) فيكون (كان) المقدر هو الناصب (سنة) على أن (سنـــة) خبر لـ (كان) .

ـ حذف المضاف :

يحذف المضاف إذا دلت عـــليه قرينة فيقوم المضاف إليه مقامه ويعرب إعرابه(١)، ويحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله، يقول ابن مالك(٢) :

وَرُبَّمَا جَرّوا الذي أبْقَوْا كما قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يكونَ ما حُذِف مماثلاً لما عليه قَدْ عُطِف

ومن الحذف مع إبقاء المضاف إليه مجروراً قول الشاعر(٣) :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأ ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا

التقدير (وكلَّ نارٍ) حذف المضاف المعطوف على مثله (كل) في صدر البيت وبقي المضاف إليه مجروراً .

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا والمضاف المحذوف ليس مماثلا لما عطف عليه(٤)، كما في قوله تعالى(٥) : ﴿ تريدونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللهُ يُرِيْدُ الآخِرَةَ ﴾

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٧٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣ / ٧٦ .

(٣) من المتقارب لأبي دواد الإيادي (شرح أبيات المفصل ١ / ٤٩٢) .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٧٨ .

(٥) الأنفال ٦٧ .

في قراءة مَنْ جر الآخرة[١] على أن الآخرة مضاف إليه، والمضاف محذوف والتقدير (والله يريد باقي الآخرة) وقدره آخرون مماثلاً للمذكور أي (والله يريد عرض الآخرة) لتطرد القاعدة[٢].

وقد ورد حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه، كما ورد حذفه وبقاء المضاف إليه مجروراً في أسلوب الإمام الشافعي أما حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه فنجده في قوله[٣]: « ..... وألا يقطع إلا مَنْ بلغت سرقته ربع دينار فصاعداً» التقدير (لا يقطع إلا يد من بلغت سرقته ربع دينار فصاعداً) فحذف (يد) المضاف وأقام المضاف إليه الموصول (مَنْ) مقامه.

ومثله قوله[٤]: «ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا مَنْ لَزِمَهُ اسم سرقة...» أي (قطعنا يدَ مَن لزمه اسم سرقة) ومن ذلك قوله[٥]: «وهكذا كانت كتبُ خلفائه بَعْدَه وعمالُهم...» جاء (عمالهم) مرفوعاً على حذف مضاف والتقدير(وكتبُ عمالهم) فحذف المضاف المعطوف رفعاً على اسم (كان) وهو (كتب) وحل المضاف إليه (عمالهم) محل المضاف المحذوف (كتب) فرفع.

ومن ذلك أيضاً قوله[٦]: «وحين فُرِض علينا أن نجلد الزاني مائة، ونجلد القاذف ثمانين، ونقتل مَنْ كفر بعد إسلامه، ونقطع مَنْ سرق» أي (ونقطع يَدَ مَنْ سرق) وقد ورد نصان مثله.

ومن ذلك قوله[٧]: «أما ما دلت عليه السنة فلا حجة في أحدٍ خالف قوله السنة...»

---

(١) قرأ بها سليمان بن جماز المدني (تفسير البحر المحيط ٤ / ٥١٤).

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٧٨.

(٣) الرسالة ص ٨٠ فقرة ٢٢٤.

(٤) السابق ص ٨٤ فقرة ٢٣٥ ، وانظر ص ١٧٥ فقرة ٦٤٨.

(٥) السابق ص ٢٧٦ فقرة ١١٥٤.

(٦) السابق ص ٣١٦ فقرة ١٣٤٠.

(٧) السابق ص ٣٥٩ فقرة ١٧١٢.

التقدير (فلا حجة في قولِ أحدٍ خالف قوله السنة) حيث حذف المضاف المجرور بحرف الجر (في) وبقي المضاف إليه (أحد) مجروراً بحرف الجر بعد حذف المضاف.

أما حذف المضـــاف وبقاء المضاف إليه مجروراً فنجده في قول الإمـــام[١]: «فمنها ما أبانه لخلقه نصاً، مثل جمل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً، وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونصٍّ الزنا والخمر وأكل الميتة والدمِ ولحمِ الخنزير.....» حيث جاء لفظ (نص) في قوله «ونصٍّ الزنا» مجروراً، والتقدير (ومثلُ نصٍّ الزنا) فحذف المضاف (مثل) وأبقى المضاف إليه (نص) مجروراً، والمضاف المحذوف (مثل) معطوف على مثله وهو لفظ (مثل) فـــي قوله «مثلُ جمَلِ فرائضه.....».

ومن ذلك قوله[٢]: «ولم يزل سبيلُ سلفنا والقرونِ بعدهم ـ إلى مَنْ شاهدنا ـ هذا السبيلَ» فقد جاء لفظ (القرون) مجروراً على حذف مضاف عُطِفَ على مثله والتقدير (ولم يزل سبيلُ سلفنا وسبيلُ القرونِ بعدَهم) أو (وسبيلُ أبناء القرون بعدهم) الأول على حذف المضاف (سبيل) والثاني على حذف مضافين (سبيل) و (أبناء)، وحذف مضافين جائز[٣]، وقد مثل له ابن هشام بقوله تعالى[٤]: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِما لَمْ يَبْصُرُوْا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرسولِ فَنَبَذْتُها وكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لي نَفْسِي﴾ أي (قبضت قبضة من أثر حافر فرس الرسول) وقوله تعالى[٥]: ﴿.. فإذا جاء الخوفُ رَأَيْتَهُم ينظُرون إِلَيْكَ تَدُوْرُ أَعْينُهُم كالَّذي يُغْشَى عَلَيْه مِنَ الموتِ﴾ أي (كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت)[٦].

(١) السابق ص ٤٧ فقرة ٥٦.

(٢) السابق ص ٢٩٣ فقرة ١٢٣٦.

(٣) انظر مغنى اللبيب ٨١٤.

(٤) طـه ٩٦.

(٥) الأحزاب ١٩.

(٦) انظر مغنى اللبيب ٨١٤.

وهكذا يكون نص الإمام الشافعي الأخير شاهداً كالنصوص التي سبقته على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً كما كان قبل حذف المضاف.

- حذف المفعول به:

يجوز حذف المفعول به لدلالة الكلام عليه، ويكثر في مواضع(١)، ومنها: حذفه بعد(لو شاء) كما في قوله تعالى(٢): ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الحُجَّةُ البالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِيْن﴾ أي (لو شاء هدايتكم)، وبعد نفي العلم كقوله تعالى(٣): ﴿أَلا إِنَّهُم هُمُ السُفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يعلمون﴾ أي (لا يعلمون سفههم)، والعائد على الموصول كقوله تعالى(٤): ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُوْلاً﴾ أي (بعثه)، والعائد على الموصوف كقول الشاعر(٥):

أَبَحْتَ حِمَى تُهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيء حُمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

أي (حميته)، والعائد على المخبر عنه كقول امرئ القيس(٦):

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرُّ

أي (لبسته)، (أجره).

ويحذف المفعول به في غير المواضع السابقة لدلالة الكلام عليه كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْن﴾ أي (فمن لم يجد رقبة فصيام...) وقوله تعالى(٧): ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّيْنَ مِسْكِيناً﴾ أي (فمن لم يستطع الصوم).

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٦٢، ومغنى اللبيب ٨٢٨ وما بعدها.

(٢) الأنعام ١٤٩.

(٣) البقرة ١٣.

(٤) الفرقان ٤١.

(٥) من الوافر لجرير (المعجم المفصل ٢ / ١٢٨).

(٦) من المتقارب لامرئ القيس (خزانة الأدب ١ / ١٨٠ النسخة غير المحققة، ومغنى اللبيب ٦١٤، و ٨٢٩).

(٧) المجادلة ٤.

وقد ورد حذف المفعول به للعلم به في أسلوب الإمام الشافعي في قوله[١]: «وأخبر رسول الله بمواقيت الحج وكيف التلبيةُ فيه، وما سَنَّ، وما يتقي المحرم من لبس الثياب والطيب.....» فقد حذف مفعول (أخبر) والتقدير (وأخبرنا) أو (وأخبر رسول الله الصحابة أو المسلمين.....) فضلاً عن حذف المفعول العائد على الاسم الموصول، وذلك في قوله (ما سَنَّ) أي (ما سَنَّهُ) وفي قوله (ما يتقى المحرم) أي (ما يتقيه المحرم).

ومن حذف المفعول به أيضاً قوله[٢]: «قال: فقال لي قائل: فَمَثِّل لي كل صنف مما وصفت مثالاً تجمع لي فيه الإتيان على ما سألت عنه.....» التقدير (على ما سألتك عنه) فحذف المفعول به (كاف الخطاب) لدلالة الكلام عليه.

ومن ذلك أيضاً قوله[٣]: «فإذا كانت الحال بقلَّة العدو وبُعْدِه، وأنْ لا حائل دونه يستره ـ كما وصفت ـ أمرت بصلاة الخوف هكذا» أي (أمرت المسلمين) أو (المجاهدين) (بصلاة الخوف هكذا) فحذف المفعول به للعلم به ودلالة الكلام عليه.

ومن ذلك قوله[٤]: «فكان هذا الذي عَلَّمنا مَنْ سبقنا بالعلم من فقهائنا...» حيث حذف المفعول الثاني للفعل (عَلَّمَ) والتقدير (علمنا إياه مَنْ سبقنا).

ومن ذلك قوله[٥]: «فلعل النبي أجاز لكل امرئ منهم كما حفظ إذ كان لا معنى فيه يُحيل شيئاً عن حكمه، ولعل مَنْ اختلفت روايته واختلف تشهده إنما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى ما حضرهم وأجيز لهم» فقد حذف المفعول به في قوله (فلعل النبي أجاز لكل امرئ منهم كما حفظ) أي (أجاز

(١) الرسالة ص ١٥٦ فقرة ٥٣٥.

(٢) السابق ص ١٦٧ فقرة ٦٠٠.

(٣) السابق ص ١٩١ فقرة ٧٢٠.

(٤) السابق ص ١٩٤ فقرة ٧٣٩.

(٥) السابق ص ١٩٦ فقرة ٧٤٨ (وانظر ص ٢١١ فقرة ٨٢٥، وص ٢٦٣ فقرة(١٠٨٤).

لكل امرئ منهم قراءة التشهد كما حفظ) وقد دل السياق على المفعول به المحذوف، لأن الحديث في النص عن التشهد وجواز اختلاف روايته.

- حذف الموصوف (المنعوت) :

يجوز حذف الموصوف إذا دل عليه دليل وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل(١) وذلك نحو قوله تعالى(٢): ﴿ أَنِ اعْمَلْ سابِغَاتٍ..... ﴾ أي (دروعاً سابغات) أو يكون « المنعوت بعض اسم مخفوض بِمِنْ أو في »(٣)، كقولهم: (منا ظَعَنَ ومنا أقام) أي (منا فريق ظعن ومنا فريق أقام) ومنه قول الشاعر(٤):

لَوْ قُلْتَ ما في قَوْمِها لَمْ تِيْثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَم

والشاهد في البيت حذف الموصوف وتقديره (أحد) أي (لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) وقد تقدم جواب (لو) وهو جملة (لم تأثم) فاصلاً بين الخبر المقدم (في قومها) والمبتدأ المؤخر المحذوف (أحد) أما الصفة فهي جملة (يفضلها) صفة للمبتدأ المحذوف (أحد).

فإذا لم يكن النعت صالحاً لمباشرة العامل أو لم يكن المنعوت بعض اسم(٥) مجرور بحرف الجر (مِنْ) أو حرف الجر (في) امتنع حذف المنعوت إلا في ضرورة ومن ذلك قول الشاعر(٦):

كأنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

أي (كأنك جمل من جمال بني أقيش)(٧) حذف الموصوف (جمل) وجملة

(١) انظر شرح الأشموني ٢ / ٧٤.

(٢) سبأ ١١.

(٣) شرح الأشموني ٢ / ٧٤.

(٤) من الرجز لحكيم بن مُعَيَّة أو لحميد الأرقط أو لأبي الأسود الحماني (شرح أبيات المفصل ١ / ٥٤٦).

(٥) انظر شرح الأشموني ٢ / ٧٤.

(٦) من الوافر للنابغة الذبياني (شرح أبيات المفصل ١ / ٥٤٣).

(٧) انظر شرح الأشموني ٢ / هـ ص ٧٥.

(يقعقع) وقعت صفة ثانية له وهذه الصفة لا تصلح لمباشرة العامل في الموصوف والعامل هو (كأن) فلا يصح (كأنك يقعقع) لاختلاف الضمير في جملة (يقعقع) عن الضمير الواقع اسماً لكأن فالضمير الرابط في جملة (يقعقع) هو (ها الغيبة) واسم (كأن) كاف الخطاب.

وقد ورد حذف الموصوف في مواضع متعددة في كتاب الرسالة، منها قول الإمام(١): «وصل عليه في الأولين والآخرين أفضل وأكثر وأزكى ما صلي على أحد من خلقه، وزكانا وإياكم بالصلاة عليه أفضل ما زكى أحداً من أمته بصلاته عليه» أي (وصل عليه في الأولين والآخرين صلاة أفضل.. وزكانا وإياكم بالصلاة عليه زكاة أفضل أو تزكية أفضل) حذف الموصوف (صلاة.. زكاة أو تزكية) وأبقى الصفة وقد صلحت الصفة لمباشرة العامل.

ومن ذلك قوله(٢): «فكان بَيِّناً عند من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبع في المرجع عشرة أيام كاملة» أي (أن صوم الأيام الثلاثة في الحج والأيام السبع في المرجع) حذف الموصوف (الأيام) وصلحت الصفة لمباشرة العامل.

ومنه قوله(٣): «وأبان أن العدلَ العاملُ بطاعته، فمن رأوه عاملاً بها كان عدلاً، ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل» أي (وأبان أن الإمام العدل أو الحاكم العدل..).

ومنه قوله(٤): «... ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلفة من الأحاديث دون بعض» أي (تذهبون إلى بعض الأنواع المختلفة من الأحاديث..).

ومنه قوله(٥): «وأما المختلفة التي لا دلالة على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ فكل

---

(١) الرسالة ص ٤٥ فقرة ٣٩.

(٢) السابق ص ٥٠ فقرة ٧٤.

(٣) السابق ص ٥٩ فقرة ١١٦.

(٤) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٦٩.

(٥) السابق ص ١٦٥ فقرة ٥٧٤.

أمر موتفق[١] صحيح لا اختلاف فيه » أي (أما الأحاديث المختلفة . .) .

ومنه قوله[٢] : « . . فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجه رسوله والناس إلى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يصح لمسلم أن يستقبل المكتوبة في غير حالٍ من الخوف غيرها، ولا يحل لمسلم أن يستقبل بيت المقدس أبداً » أي (لا يصح لمسلم أن يستقبل الصلاة المكتوبة في غير حالٍ من الخوف غيرها) حذف الموصوف (الصلاة) وهو منصوب على نزع الخافض أي (في الصلاة المكتوبة) أو منصوب على الظرفية الزمانية لتضمنها معنى الوقت على حذف مضاف أي (يستقبل وقت الصلاة المكتوبة) وبقيت الصفة(المكتوبة) بعد حذف الموصوف (الصلاة)، ولا يصح إعراب (المكتوبة) مفعولاً به؛ لأن مفعول الفعل (يستقبل) هو (غيرها) أي (غير الكعبة) وأصل التركيب (لا يصح لمسلم أن يستقبل غيرها في المكتوبة في غير حالٍ من الخوف) .

ومنه قوله[٣] : « وقال جابر قريباً من هذا المعنى » أي (قال جابر قولاً قريباً من هذا المعنى) .

ومنه قوله[٤] : « فقلت له رواه عن النبي خَوَّاتُ بن جبير، وقال سهْل بن أبي حَثْمَة بقريبٍ من معناه » أي (بقول قريب من معناه) .

ومنه قوله[٥] : « تحرس الطائفة الأولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة قبل تكملَ الصلاة فتحرس . . . . . » أي (. . . . . ثم تنصرف الطائفة المحروسة) حذف الموصوف (الطائفة) وبقيت الصفة (المحروسة)، أما قوله (تكملَ) فهو على حذف

(١) جاء لفظ « موتفق » هكذا بتصحيح الواو، وهي لغة صحيحة فصيحة في (متفق) وقد أشار المحقق إليها في غير هذا الموضع (انظر الرسالة ص ١٦٤ هـ ١، وص ١٧٨ هـ ٦) .

(٢) الرسالة ص ١٦٧–١٦٨ فقرة ٦٠١ .

(٣) السابق ص ١٩٠ فقرة ٧١٤ .

(٤) السابق ص ١٩١ فقرة ٧٢٢ .

(٥) السابق ص ١٩٢ فقرة ٧٣١ .

(أنْ) وقد سبق الحديث عنه في مسألة حذف (أنْ)[1] ومنه ما جاء في حديثه عن أهل قباء حين جاءهم مَنْ يخبرهم بأن النبي ﷺ قد أُمِرَ أن يستقبل الكعبة وكانوا يصلون ووجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة، قال الإمام[2]: « ..... ولا ليحدثوا أيضاً مثل هذا العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه » أي (مثل هذا الأمر العظيم) فحذف الموصوف كما كان في كل النصوص السابقة وأقام الصفة مقامه وقد صلحت الصفة لمباشرة العامل في كل ما سبق.

ذلك أسلوب الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ الذي أخبر الإمام أحمد بن حنبل و ابن هشام أنه حجة في اللغة، وأقر ذلك الإمام جلال الدين السيوطي، وأكدته النصوص التي عرضها البحث من كتاب (الرسالة) حيث جاءت هذه النصوص حجة في مسائل وأحكام منها ما اتفق عليه النحويون، ومنها ما اختلفوا فيه، وحسمت تلك النصوص الخلاف فيه كما جاء في مسألة إهمال (لم) فقد ردت نصوص الإمام الشافعي الرأي القائل بأن إهمال (لم) ضرورة، وأكدت أن إهمالها لغة قيست فيها (لم) على (ما) أو (لا) النافيتين فأهملت، ومنها ما جاء حجة لرأي ذكره أحد العلماء، وعضده السماع وإن لم يذكره الجمهور كما جاء في مسألة جواز العطف بـ(أو) على (إما) التفصيلية، والأصل العطف عليها بمثلها فلم أجد هذا الرأي فيما وقعت يدي عليه من مصادر عند غير الأربلي فجاء في أسلوب الإمام الشافعي ما عضد هذا الرأي.

وهكذا يكون هذا البحث قد أكد بالدراسة التطبيقية ما أخبر به الإمام أحمد ابن حنبل و ابن هشام وأقره الإمام السيوطي، وصارت أمام القارئ أو الدارس نصوص تعد شواهد في المسائل النحوية التي وردت فيها، وهي بذلك تؤكد الحجة في أسلوب الإمام الشافعي رضي الله عنه من جهة، وتعضد ما سبقها من شواهد من كلام العرب في مسائل النحو وأبوابه المختلفة من جهة أخرى.

---

(١) انظر ص ٢١.

(٢) الرسالة ص ٢٧١ فقرة ١١١٧.

الخاتمة

ذلك أسلوب الإمام الشافعي ـ رضى الله عنه ـ الذي أخبر الإمام أحمد بن حنبل وابن هشام أنه حجة في اللغة، وأقر ذلك الإمام جلال الدين السيوطي، وأكدته النصوص التي عرضها البحث من كتاب (الرسالة) وخلص منها إلى النتائج الآتية:

– إثبات ما أخبره به الإمام أحمد بن حنبل وابن هشام عن حجية أسلوب الإمام الشافعي في اللغة.

– حَسَمَ أسلوب الإمام الشافعي الخلاف في مسألة إهمال (لم) فقد ردت نصوص الإمام الشافعي الرأي القائل بأن إهمال (لم) ضرورة، وأكدت أن إهمالها لغة قيست فيها (لم) على (ما) أو (لا) النافيتين فأهملت.

– الإمام الشافعي لم يكن يقيس على القليل عندما يَرد في أسلوبه ما يدل على ذلك وإنما هو يكتب على سجيته ويأتي أسلوبه على الكثير أو على القليل كما كان الحال مع العرب الذي سلمت ألسنتهم من اللحن، وكانوا مصدراً للسماع الذي اعتمد عليه علماؤنا ـ رحمهم الله ـ في جمع اللغة، ومما يؤيد ذلك تعليق أحمد بن شاكر على ما جاء في مسألة حذف (أن) في نص الإمام الوارد في كتابه ص ٦٤ تحت رقم ١٦٦، حيث قال أحمد بن شاكر: "الشافعي يكتب ويتكلم بلغته على سجيته فهو يتخير من لغات العرب ما شاء وهو حجة في كلامه وعباراته".

– وضع هذا البحث أمام الدارس أو الباحث في اللغة نصوصاً تعد شواهد في المسائل النحوية التي وردت فيه وتعضد ما سبقها من شواهد من كلام العرب في هذه المسائل وفي هذا ما فيه من إثراء للغة.

وبعد فقد حصر البحث الدراسة في المسائل التي وردت على خلاف الكثير الشائع في العربية الذي اتفق عليه جمهور النحاه حيث إن الحديث على ما اتفق عليه لا يضيف جديداً فضلاً عن أنه يؤدي إلى تضخم البحث بما لا يتفق ومتطلبات النشر، فإن كنت قد وفقت فمن الله ـ سبحانه ـ، وإن كانت الأخرى فمني، والحمد لله رب العالمين في الأولى والآخرة.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٢- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٣- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د/ أحمد سليم الحمصي، و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨ م.

٤- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه القراءات في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله ابن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨-٦١٦ هـ)، دار الشام للتراث، د.ط، د.ت.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف للإمام الشيخ أبي البركات الأنباري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين بن عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية، مصر.

٦- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، ط٤، دار المعارف، مصر.

٧- تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض وآخرين.

٨- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تأليف علاء الدين بن علي الأربلي، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.

٩- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ١٠٣٠، ١٠٩٣ م، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩ م.

١٠- الرسالة، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ١٥٠-٢٠٤ هـ،

تحقيق الشيخ خالد السبع العلي والشيخ زهير شفيق الكبي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

١١- روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام لأبي عبد الله بن علي بن الأزرق الحميري الأصبحي الغرناطي ت ٨٩٦ هـ / ١٤٩١ م. تقديم و تحقيق ـ سعيدة العلمي و منشورات كلية الدعوة الإسلامية ط ١ ـ ١٩٩٩ م.

١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

١٣- شرح أبيات المفصل للإمام فخر الدين الخوارزمي من علماء القرن الثامن الهجري، دراسة وتحقيق محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ط١، ١٤٢٩، ١٩٩٩ ف.

١٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، الجمالية، القاهرة، د ط، د ت.

١٥- شرح التسهيل لابن مالك (٦٠٠-٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ م.

١٦- شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قار يونس، ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

١٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

١٨- شرح شواهد المغنى، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ، تصحيحات

وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، صححه وحققه محب الدين الخطيب، راجعه قصي محب الدين الخطيب، دار التراث للنشر، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧ م.

٢٠- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.

٢١- الكشاف، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، الفجالة، القاهرة، د ط، د ت.

٢٢- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق د. عبد الحميد حمد الله محمود، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الجماهيرية العظمى، ط١، ١٩٩٤ ف.

٢٣- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.

٢٤- مغنى اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٥، ١٩٧٩ م.

٢٥- موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، إشراف وتقديم أ.د. محمود حمدي زقزوق، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.